

2012

تقرير مجلس الادارة
للمساهمين
لعام 2012م



الأداء المالي

رغم ما تعلّيه منطقه اليورو من أزمة ديون ، وبعض الدول النامية من تباطؤ في النمو ، وزيادة التضخم كعوامل مؤثرة سلباً في المناخ الاقتصادي العالمي ، إلا أن المملكة العربية السعودية استطاعت مواجهة العاصفة بكل جدارة من خلال حزمة من السياسات المالية والنقديه الملائمة معززة بارتفاع أسعار النفط ومنتجاتها البتروكيميائية مما ساهم في استقرار الاستهلاك والنمو الاستثماري للقطاع الخاص. إن الرؤية للنظام المصرفي السعودي لا تزال مستقرة، مما يعكس توقعات: (1) بيئة تشغيلية فاعلة، (2) قروض ذات مستوى خطورة منخفض، (3) قدرة قوى على استيعاب الخسائر بالارتفاع على رأس مال قوي وربحية صلبة، (4) قطاع مستقر، وانخفاض تكلفة الودائع، وتوفر السيولة. و يقابل هذه القوة نقاط ضعف هيكلية متعلقة بالقروض العالمية، و تركيزات الودائع، و الغموض المالي لمجموعات معينة، بالإضافة إلى ذلك، فإن التقى الاقتصادية و المالية العامة لا تزال تعتمد بشكل كبير على اسعار النفط المتقلبة.

ورغم التحديات اللاحقة في الأفق التي قد تواجه الاقتصاد العالمي إلا أن فرص النمو المستقبلي لأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم في الحاضر والمستقبل المنظور تبقى قوية حيث أن أسعار النفط المرتفعة والمستقرة وزيادة الإنفاق الحكومي لها عوامل فاعلة في شحذ الاقتصاد السعودي وبقائه متيناً.

يمتاز القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية بمستوى عالٍ من كفاءة رأس المال ويتفوق على العديد من الأسواق المالية الأخرى. كما أن البنوك السعودية ارتفعت باتفاقها لإدارة المخاطر في السنوات الأخيرة معززة بمتطلبات مبنية بازل 2 وبازل 3 في الوقت الحاضر. كما أن استقرار البنوك السعودية جاء نتيجة الأنظمة الصارمة والرقابة اللصيقة والدعم النظامي من مؤسسة النقد العربي السعودي.

لقد نفذ بنك الجزيرة خطة مدروسة وفعالة على مدار العام 2012م لهيكلة كوادره البشرية ومنتجاته وأنظمته وألياته وبنائه التحتية لتحسين قيمة ما يقدمه من منتجات وخدمات وترسيخ ثقافة مواصلة الربحية والعطاء. ويتبنى بنك الجزيرة نظرة تفاؤلية حذرة تجاه نمو أعماله وقطاعات السوق المستهدفة على الرغم مما يتعرض له العالم المالي من تقلبات كبيرة.

لقد حدث انخفاض إيجابي في مستويات القروض غير العاملة جراء زيادة المخصصات التي بلغت 132% تقريباً. واحتفظ بنك الجزيرة بنسبة آمنة للقروض مقابل الودائع في نطاق 75%-80% كمتوسط خلال معظم العام 2012م. كما تأثر صافي دخل بنك الجزيرة في العامين 2009 و2010 بعدة عوامل ، منها: المخصصات الكبيرة ، تناقص الدخل الناتج عن رسوم الوساطة على الأسهم المحلية ، ضعف الأداء نسبياً في قطاعات أعمال البنك الرئيسية ، إعادة هيكلة البنك. ومع ذلك ، استطاع البنك تحقيق فوائض نوعية وكمية في العام 2012م تلخصها في الفقرات اللاحقة. وبين الجدول (1) إنجازات البنك من أنشطته المصرفية الرئيسية:

المجدول (I)

							بالملايين السعوديين
2012	2011	2010	2009	2008	2007		
1,220,011	968,116	868,346	961,241	1,114,431	908,968	دخل العمولات الخاصة	
(269,128)	(186,653)	(151,093)	(293,460)	(483,010)	(313,847)	مصاريف العمولات الخاصة	
950,883	781,463	717,253	667,781	631,421	595,121	صافي دخل العمولات الخاصة	
						الرسوم من الخدمات المصرفية:	
260,502	143,677	105,641	211,148	328,815	554,467	رسوم وساطة تداول الأسماء المحلية، صافي	
136,763	96,515	47,356	32,884	51,617	48,897	رسوم الفروض والإدارة	
35,064	30,943	21,791	24,930	21,072	15,528	دخل التمويل التجاري	
25,534	36,679	34,474	43,308	88,257	54,365	رسوم وكالات التكافل التعاوني (التأمين)	
36,988	34,874	37,312	35,202	27,583	19,015	الرسوم من عمليات الصرافات الآلية	
69,333	13,520	18,897	28,869	20,171	6,207	رسوم أخرى	
564,184	356,208	265,471	376,341	537,515	698,479	اجمالي الرسوم	
23,740	19,927	18,184	15,837	21,708	17,232	دخل تحويل العملات الأجنبية	
35,915	11,381	27,804	36,552	(33,940)	15,399	دخل (خسارة) المتأخرة، صافي	
-	-	67,506	41,839	-	-	دخل من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال شبكة الدخل	
10,800	9,719	10,394	5,122	11,532	12,385	الدخل من توزيعات الربح	
15,433	35,841	48,454	6,835	2,806	5,673	دخل العمليات الأخرى	
-	(6,441)	-	20,729	(34,498)	102,503	ربح (خسارة) الاستثمارات غير التجارية	
1,600,955	1,208,098	1,155,066	1,171,036	1,136,544	1,446,792	اجمالي دخل العمليات	
%32,5	%4,6	%1,4-	%3,0	%21,4-	%28,6	نسبة النمو عن العام السابق	

صافي دخل العمولات الخاصة

نما صافي دخل العمولات الخاصة من 781 مليون ريال في 2011م إلى 951 مليون ريال في 2012م بزيادة بلغت نسبتها 22% وذلك بسبب زيادة حجم الأراضي ونمو أرصدة الحسابات الجارية.

الدخل من رسوم الخدمات المصرفية

نما دخل رسوم الخدمات المصرفية في 2012م بمقدار 208 مليون ريال - من 356 مليون ريال في 2011م إلى 564 مليون ريال في 2012م. وتحقق هذه الزيادة من خلال الأنشطة المصرفية المتعددة بما في ذلك رسوم إدارة الائتمان والرسوم الإدارية المت坦مية عاماً بعد عام حيث بلغت %42 ، ورسوم الخدمات التجارية التي حققت %13 ، ورسوم الوساطة التي سجلت %81 ، إضافة إلى زيادة الدخل الناتج عن الشركة السعودية للمدفوعات.

دخل نشاط صرف العملات الأجنبية

تحسن الدخل من نشاط صرف العملات الأجنبية بنسبة 19% من 20 مليون ريال في 2011م إلى 24 مليون ريال في 2012م.

الدخل من عمليات المتأخرة

تحسن الدخل الناتج عن عمليات المتأخرة بنسبة 216% من 11 مليون ريال في 2011م إلى 36 مليون ريال في 2012م نظراً لتحسين ظروف السوق.

الدخل من العمليات الأخرى

بلغ الدخل من العمليات الأخرى 15 مليون ريال في 2012م مقارنة بمبلغ 36 مليون ريال في 2011م. ويمثل هذا الدخل ما يتحققه البنك من مكاسب جراء بيع العقارات الأخرى في السنين الخاضعتين للمراجعة.

إجمالي دخل العمليات

تحسن إجمالي الدخل من العمليات بمقدار 393 مليون ريال أو بنسبة 33% في 2012 مقارنة بما كان عليه الحال في العام السابق.

المصاريف التشغيلية

من أجل معايدة التوسيع في أعمال وأنشطة البنك تحقيقاً لخطته الاستراتيجية ، زاد إجمالي المصاريف التشغيلية (باستثناء مخصصات خسائر الائتمان والبنود غير المكررة) بنسبة 15% فقط.

مخصصات خسائر الائتمان ونقطية القروض غير العاملة

تماشياً مع سياسة التحوط التي اتبّعها البنك للتخفيف من حدة مخاطر الائتمان وإدارتها بفعالية ، قام البنك بتجنّب مخصصات لخسائر الائتمان بلغت 172 مليون ريال مقارنة بمبلغ 70 مليون ريال في 2011م. لقد بلغت نسبة التغطية للفروض غير العاملة 132% في 2012 مقارنة بنسبة 117% في العام 2011م.

صافي الدخل

سجل صافي الدخل زيادة بلغت 65% محققاً 501 مليون ريال مقارنة بمبلغ 303 مليون ريال في العام 2011م. وقفز العائد على السهم من 1.01 ريال في عام 2011م إلى 1.67 ريال في 2012م.

المركز المالي

يبين الجدول رقم (2) أهم جوانب المركز المالي للبنك عن عام 2012م.

الجدول (2)

بملايين الريالات السعودية (نهاية شهر فيه)						
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
29,897	23,307	18,704	15,504	15,133	9,879	صافي القروض والسلف
50,957	38,898	33,018	29,977	27,520	21,564	إجمالي الموجودات
40,675	31,159	27,345	22,143	20,900	15,647	ودائع العملاء
5,012	4,733	4,516	4,486	4,637	4,698	حقوق الساهمين
951	781	717	668	631	595	صافي دخل العمولات الخاصة
564	356	265	376	538	698	الدخل من الرسوم
86	71	173	127	(32)	154	الأرباح (الخسائر) من الاستشارات والعملات الأجنبية وغيرها
1,681	1,208	1,155	1,171	1,137	1,447	إجمالي الدخل من العملات
501	303	29	28	222	805	صافي الدخل
65	945	5,0	(87,6)	(72,4)	(59,2)	نحو صافي الدخل (%)
10,28	6,55	0,64	0,60	4,76	18,11	العاد على متوسط حقوق الساهمين (%)
1,12	0,84	0,09	0,10	0,91	4,32	العاد على متوسط الموجودات (%)
1,67	1,01	0,10	0,09	0,74	2,68	العاد على السهم (بالريال)

صافي القروض والسلف

وصل صافي القروض والسلف مع نهاية العام 2012م مبلغاً قدره 29,9 مليار ريال مسجلاً زيادة كبيرة بنسبة 28% عما كان عليه في العام 2011م (23,3 مليار). واستمر البنك في توسيع محفظة القروض عبر العديد من القطاعات الاقتصادية وتوسيع قاعدة العملاء للتخفيف من حدة المخاطر.

ونما الأفراد الاستهلاكي من 7,2 مليار ريال في نهاية العام 2011م إلى 10,6 مليار ريال مع نهاية العام 2012م ليشهد نمواً مضطرداً عاماً بعد عام وبنسبة 46%. كما نما سجل تمويل الشركات بصافي 3,4 مليار ريال أثناء العام.

يلقي الجدول رقم (2) الضوء على النمو المحقق في محفظة القروض على مدى السنوات الست الماضية. كما يعكس منهجهية البنك الحكيمية في إدارة مخاطر الائتمان من خلال سياسة محفوظة لمراقبة الائتمان وتجنّب

المخصصات حيث أن حجم القروض غير العاملة مقارنة بإجمالي القروض قد انخفض من 4,2 % في عام 2011 إلى 3,3 % في 2012. كما أن تغطية القروض غير العاملة وصلت إلى 132 % في العام 2012 بينما كانت 117 % في العام 2011. وإذا ما أخذت ضمادات القروض التي يحتفظ بها البنك مقابل القروض غير العاملة في الاعتبار فإن نسبة التغطية تصل إلى 146 %، علماً بأن إجمالي القروض غير العاملة بلغ 1,04 مليار ريال مع نهاية 2012 مقارنة بمبلغ 1,03 مليار ريال في نهاية العام 2011.

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بلغ حجم أرصدة البنوك المودعة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى 3,14 مليار ريال بانخفاض نسبته 28 % مقارنة بعام 2011 (4,33 مليار ريال) ليتمثل صافي نتيجة إدارة السيولة والمخاطر.

سجل الاستثمارات

بلغ حجم الاستثمارات 9,1 مليار ريال بزيادة كبيرة قدرها 69 % عن العام 2011. وتضم الاستثمارات بشكل رئيسي ودائع المرابحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ، والصكوك ، وصناديق المتاجرة بالسلع المتفاورة لدى البنوك الأخرى. ويتم اتخاذ قرارات الاستثمار وفقاً لاستراتيجية البنك القائمة على تنويع المخاطر وتسجيل بعض الاستثمارات ضمن إدارة السيولة للبنك وتعامل على هذا الأساس.

إجمالي الموجودات

نمت موجودات البنك مع نهاية عام 2012 مقارنة بـ 39 مليار ريال في 2011 بمبلغ 51 مليار ريال . بزيادة نسبتها 31 %.

الأرصدة

ودائع العملاء

زادت ودائع العملاء في عام 2012 مقارنة بـ 31 % لتصل إلى 40,7 مليار ريال بزيادة بمبلغ 31,1 مليار ريال في 2011، كما لوحظ أن هناك توجهاً صحيحاً في الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) والتي نمت بنسبة 66 % أثناء العام 2012 مرتقبة من 10 مليار ريال في 2011 إلى 16.7 مليار ريال في نهاية العام 2012. وجاء معظم النمو بسبب زيادة عدد الفروع وطرح المزيد من المنتجات. وبموقع البنك نمواً أكبر في أرصدة الحسابات الجارية مما سيساعد البنك على توفير بيئة تمويل تنافسية. ويبين الجدول رقم (3) ودائع العملاء بأنواعها ونسب نموها:

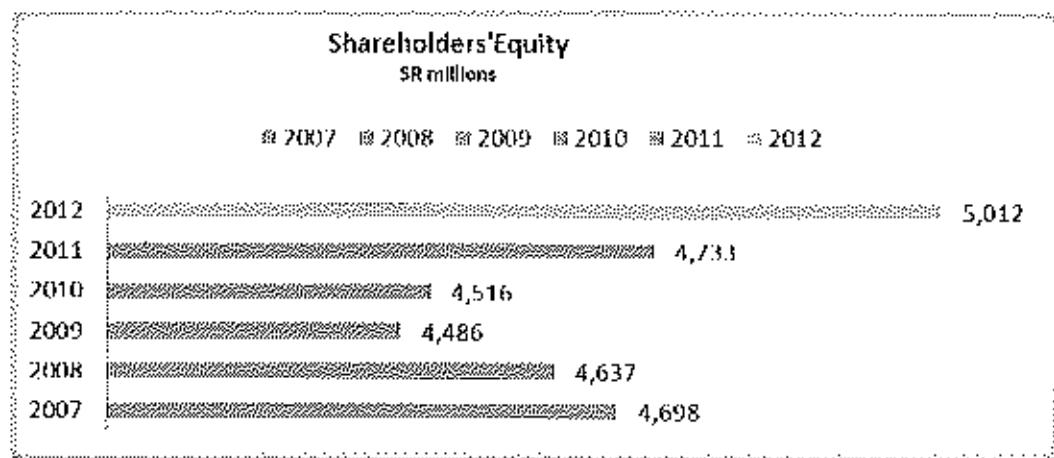
الجدول (3)

	بملايين الريالات السعودية	ودائع تحت الطلب
2012	2011	2010
16,697	10,053	7,522
		6,053
		5,322
		5,544
		الودائع الأجلة
28,806	17,054	14,363
		11,026
		10,701
		6,372
2,329	3,586	4,870
		4,507
		4,701
		3,126
23,135	20,640	19,233
		15,533
		15,402
		9,498
843	466	590
		557
		176
		605
		مجموع الودائع الأجلة
		ودائع أخرى
40,675	31,159	27,345
		22,143
		20,900
		15,647
		إجمالي ودائع العملاء
%30,5	%13,9	%23,5
		%55,9
		%33,6
		%43,3
		نسبة نمو ودائع العملاء

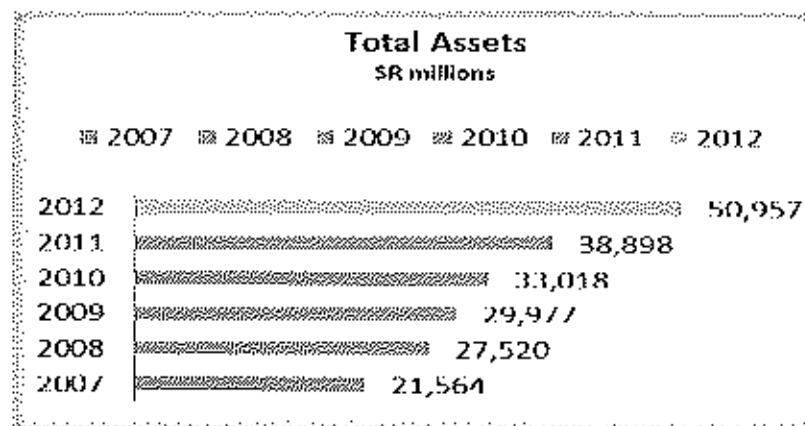
القروض من البنك

بلغت القروض التي حصل عليها البنك من البنوك الأخرى 3,3 مليار ريال في 2012م مقارنة بمبلغ 1,3 مليار ريال مع نهاية عام 2011م.

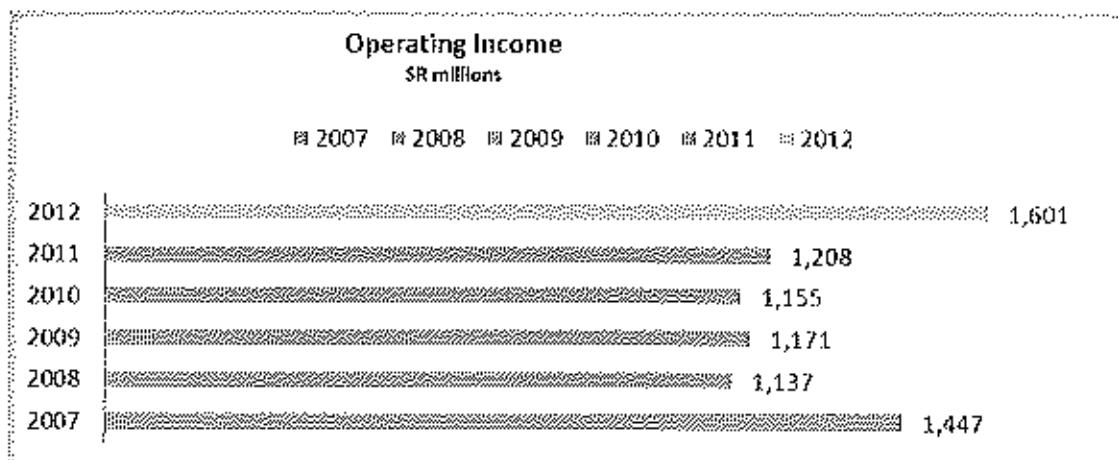
حقوق المساهمين



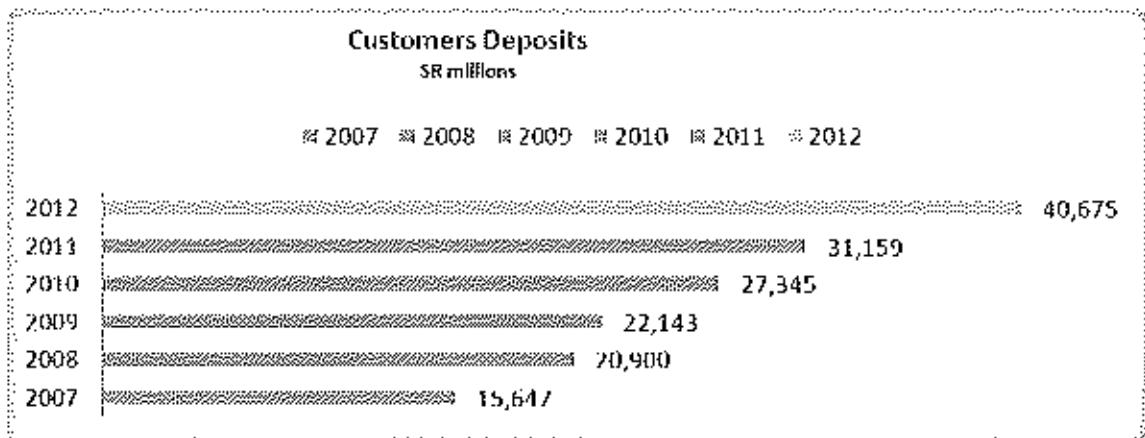
إجمالي الموجودات



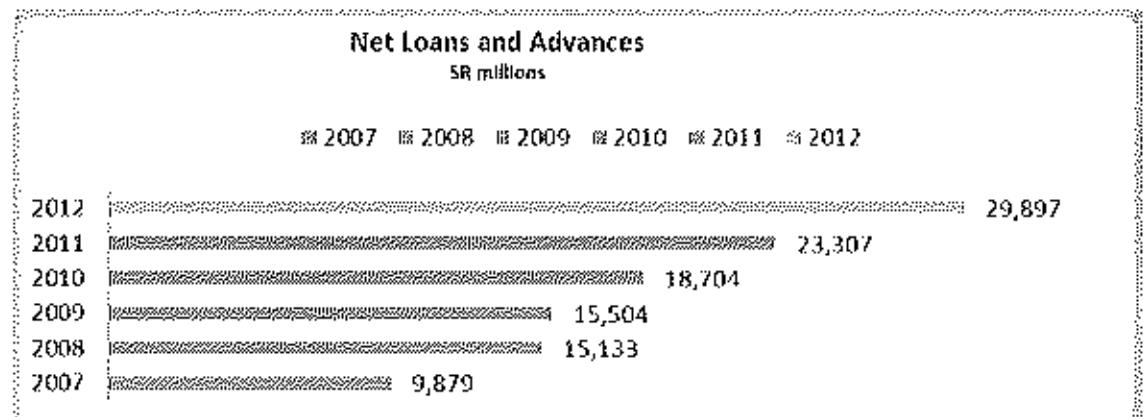
الدخل من العمليات



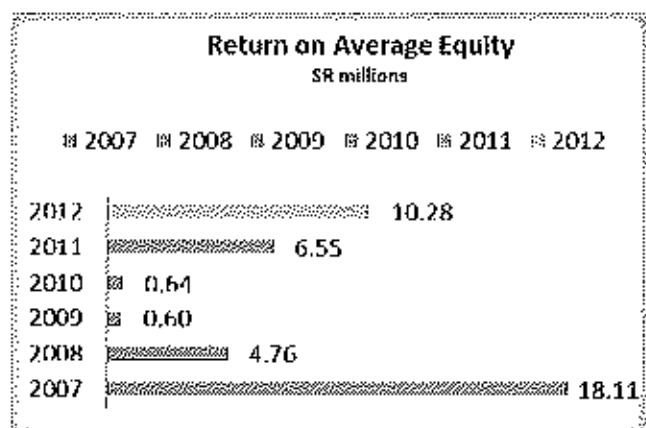
ودائع العملاء



صافي القروض والسلف



معدل العائد على السهم (نسبة)



أرباح وحدات العمل التابعة

تضم هذه الوحدات سواماً المدمجة أو غير المدمجة كلاً من صندوق الثريا للأسهم الأوروبية ، وصندوق الجزيرة لمشاريع الإسكان ، وصندوق القوافل للمتاجرة بالبضائع ، وصندوق الخير للأسهم العالمية ، وصندوق المشارق للأسهم اليابانية (صناديق استثمارية) ، وشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) ، وشركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري وجميع هذه الوحدات مسجلة محلياً.

تم دمج حسابات الربع أو الخسارة للجزيرة كابيتال والصناديق الاستثمارية التي تضم صندوق الثريا للأسهم الأوروبية وصندوق الجزيرة لمشاريع الإسكان في القوائم المالية للبنك، ونظراً لانخفاض نسبة ملكية البنك في صندوق الخير للأسهم العالمية وصندوق القوافل للمتاجرة بالبضائع وصندوق المشارق للأسهم اليابانية عن الحد الأدنى من مساهمة البنك في هذه الصناديق فقد جرى التعامل مع حساباته وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية. وبما أن شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري هي شركة غير ربحية فلم يتم احتساب ربع أو خسارة لها أو عليها في القوائم المالية.

صناديق الاستثمار التابعة

صندوق الثريا للأسهم الأوروبية وصندوق الخير للأسهم العالمية وصندوق المشارق للأسهم اليابانية وصندوق القوافل للمتاجرة بالبضائع وصندوق الطيبات للأسهم المحلية وصندوق الجزيرة لمشاريع الإسكان (الصناديق الاستثمارية)، مسجلة محلياً وتعمل وفقاً للشروط والأحكام المنضمنة في شرط هذه الصناديق بغضون توفير فرص استشارية أمام المستثمرين، وتدار هذه الصناديق بواسطة شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) حسب توجيهات هيئة السوق المالية. ولقد قام البنك باستثمار 10 مليون دولار في كل من صندوق الثريا للأسهم الأوروبية وصندوق الخير للأسهم العالمية وصندوق المشارق للأسهم اليابانية كرأسمال أساسي ولا يزال يحتفظ بهذه الاستثمارات ويجري إصدار تقارير بوضع هذه الاستثمارات وفقاً لمؤشرات الأسواق.

وأقامت شركة الجزيرة للأسواق المالية كشركة تابعة للبنك باستثمار 24 مليون ريال في صندوق القوافل و 30 مليون ريال في صندوق الجزيرة لمشاريع الإسكان كما في 31 ديسمبر 2012م ويجري إصدار تقارير بوضع هذه الاستثمارات وفقاً لمؤشرات الأسواق.

شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)

شركة سعودية مساهمة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب القرار الوزاري رقم 57/ق الصادر بتاريخ 20 صفر 1429 هـ الموافق 27 فبراير 2008م ، ويسجل تجاري رقم 4030177603 الصادر بتاريخ 17 ربيع أول 1429 هـ الموافق 25 مارس 2008م بموجب ترخيص هيئة السوق المالية رقم 37-07076 ، وبرأس المال مدفوع مقداره 500 مليون ريال سعودي. وتمارس الشركة أنشطة التعامل بصفة أصيل ووكيل في المجالات التالية: التعهد بالتنمية ، الترتيب ، الإدارة ، تقديم المشورة ، والحفظ و الأنشطة الاستثمارية.

شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري

شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010221387 الصادر بتاريخ 20 جماد الثاني 1427 هـ الموافق 16 يوليو 2006م ، وبرأس المال مدفوع مقداره مليون ريال سعودي ، مملوكة بالكامل لبنك الجزيرة ، أُسست في المملكة العربية السعودية حيث دولة المقر ودولة ممارسة النشاط. وتمارس الشركة أنشطة مسک وإدارة الأصول المفرغة للبنك وغير على سبيل الضمانات وتسجيلها باسمها للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة.

التطورات الرئيسية في 2012م

واصل قطاع مصرفي الأفراد رحلته التوسعية في شبكة الفروع وتوفير قنوات مصرافية إلكترونية وفقاً لأحدث ما توصلت إليه التقنية من خلال استخدام أفضل ممارسات التقنية من أجل الحفاظ على زخم النمو عن طريق طرح حلول مبتكرة جديدة والتوسع في طرح منتجات جديدة بما يلبي تطلعات العملاء ومتطلبات السوق.

كما واصعد قطاع مصرفية الشركات في توسيع رقعة خدماته من خلال تقديم حلول وبرامج مالية تمويلية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة مصممة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامجه كفالة. كما واصعد بنك الجزيرة بناء شبكة قوية من المراسلين حول العالم بما يعزز من قدرة البنك على تلبية احتياجات عملائه الكرام على الصعيد العالمي من خلال تسهيل وتمويل حوالاتهم ومعاملاتهم التجارية.

أما على صعيد الخزينة فقد تحققت قفزات جوهرية ونجاحات جديدة وضفت خزينة بنك الجزيرة من ضمن اللاعبين الرئيسيين في السوق المحلية ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. كما حققت مجموعة الخزينة نجاحاً كبيراً في توسيع رقعة منتجاتها وحلولها المبتكرة المتفقة مع أحكام الشريعة لعملاء البنك الكرام.

تحقيقاً لما يتطلبه نظام التأمين في المملكة قرر البنك فصل نشاط التأمين عن عمله الجوهرى في إطار شركة منفصلة تعمل بموجب نظام التأمين في المملكة وهي قيد الإنشاء في الوقت الحاضر. وسيملك البنك وشركته التابعة "الجزيرة كابيتال" 35% من أسهم الشركة الجديدة للتأمين (الجزيرة تكافل تعاوني)، أما بقية الأسهم فسيتم حيازتها من قبل مساهمين مؤسسين آخرين عن طريق الاكتتاب العام في الشركة.

قيود الحسابات النظامية وأسس إعداد القوائم المالية

يحتفظ البنك بسجلات وقيود صحيحة للحسابات وبطريقة دقيقة. وقد جرى إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ويتموجب نظام مراقبة البنوك ولوائح الشركات والنظام الأساسي للبنك، ويتم حفظ سجلات البنك للحسابات بالشكل الصحيح.

الزكاة والضرائب والرسوم الحكومية الأخرى

قام البنك بسداد المبالغ التالية خلال العام لصالح كل من الآتي:

الزكاة المدفوعة في عام 2012م (عن عام 2011م)	9,96 مليون ريال
ضريبة دخل وضرائب مستفادة	7,71 مليون ريال
أساط التأمينات الاجتماعية (عن الموظفين والبنك)	53,07 مليون ريال
رسوم تأشيرات وتجديد إقامات وخدمات أخرى	0,58 مليون ريال

وقد جرى تقدير الزكاة لعام 2012م بقيمة 12 مليون ريال بالنسبة للمساهمين السعوديين. ويحتفظ البنك برصيد كافٍ لتغطية إجمالي الزكاة المطلوبة، كما جرى تقدير ضريبة الدخل بالنسبة لغير السعوديين بقيمة 6 ملايين ريال يتحملها المساهمون غير السعوديين.

قاعدة قوية لحقوق المساهمين

بلغت حقوق المساهمين مع نهاية العام 5,01 مليار ريال ، ووصل العائد على السهم 1,67 ريال في 2012م. في العام 2011م قام البنك بإصدار سكوك متوافقة مع أحكام الشريعة طويلة الأجل بقيمة مليار ريال سعودي، وتشكل هذه السكوك جزءاً من الركن الثاني من قاعدة رأس المال من أجل التقييمات الائتمانية ونسبة كفاية رأس المال. وبلغت نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للموجودات مرحلة المخاطر وفقاً للركن الأول من ميثاق بازل 2 نسبة 12,12% بالنسبة للمستوى الأول من رأس المال و 15,67% بالنسبة للمستوى الأول والمستوى الثاني لحقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2012م.

المixط المالية والتشفيرية المستقبلية

تشتم رؤية البنك للتوجه المستقبلي بالوضوح والقوة وقد حصلت تطورات إيجابية كبيرة خلال العامين 2011 و 2012م فيما يتعلق بتعزيز الهيكل التنظيمي ونمو أعمال البنك من قطاعاته الرئيسية. وسيواصل البنك تعزيز أنشطته الحالية مع التركيز على قطاع الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وقطاع

الشركات والخزينة، ويستمر البنك في اقتناص الفرص الجديدة التي يفرزها السوق لتنوع مصادر دخله بشكل أكبر وتعزيز حجمه السوقية.

اما في مجال شبكة الفروع ، فسوف يواصل البنك افتتاح فروع جديدة في العام 2013، كما سيواصل البنك وكجزء من خطته التوسيعية المستقبلية في إطلاق المزيد من فروع التوزيع الإلكتروني لإيصال خدماته ومنتجاته لعملائه الكرام بكل سهولة ويسر . وينتطلع البنك إلى مواصلة رحلة النمو بالاستحواذ على حصة سوقية هامة في إطار الحدود المتأحة مع التزام تام بتحسين قاعدة حقوق الملكية للمساهمين.

المخاطر / التحديات المستقبلية

بدأ العام 2013 بحالة من الضبابية تكتف الأسواق المالية العالمية في إطار سعيها للخروج من حالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المتفاقمة في منطقة اليورو ومستويات الديون السيادية القائمة في بعض أكبر الاقتصاديات العالمية والاحتمالية المتزايدة للعودة إلى الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة. وقد أشار آخر استطلاع أجري مع أكثر من 700 مصرفي ومشرّع ومرأقب للقطاع المصرفي إلى أن مستويات القلق في القطاع العالمي هي الأعلى منذ أكثر من 10 سنوات. ولحسن الحظ ونظراً لأنكشافنا المحدود جداً للأسوق المالية العالمية فإن بنك الجزيرة محسن بصورة كبيرة من هذه المخاوف الاقتصادية.

ويمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه بنك الجزيرة في العام 2013 وما بعده بما يلي:

- هناك تركيز عالمي متزايد على الانظمة واللوائح التي تحكم عمل البنوك من خلال ميثاق بازل 2 والتطبيق المستقبلي لميثاق بازل 3. ومن أجل إدارة التعقيد المتامي للأنظمة واللوائح الجديدة يجب على جميع البنوك التركيز على أهمية الحوكمة وإدارة المخاطر. وتلعب مجموعة إدارة المخاطر دوراً محورياً واستراتيجياً في نطاق أنشطة البنك وهذا سوف يتطلب الاستثمار وعلى المدى الطويل بالمزيد من التقنية والموارد.
- يشهد القطاع المصرفي السعودي تنافساً حاداً وما تزال أسعار المنتجات والخدمات الأخرى مستمرة بالانخفاض. كما أن متطلبات رأس المال المرتفعة ، والتکاليف النظمية وتكليف الالتزام الكبيرة ، وتكليف التمويل المستقر العالية ، كل ذلك سوف يؤثر سلباً على الربحية في المستقبل.
- هناك حاجة لتحسين وتحديث النظم ، وإدارة البيانات ، والضوابط الداخلية كجزء من متطلبات الانظمة واللوائح الجديدة مما سيطلب استثماراً رأسمالياً كبيراً لبناء مواصلة البنك رحلة النمو.
- استقطاب كفاءات بشرية على مستوى عالٍ من التأهيل واستبقاء هذه الكفاءات وتطوير المواهب الشابة يمثل معضلة للبنوك السعودية وتقع على كاهل مجموعة الموارد البشرية في البنك كمصدر مستمر.

ودون شك سيكون 2013 عاماً آخر من التحديات لبنك الجزيرة تتطلب منه مواجهة عدة جبهات علماً بأن مجلس الإدارة على ثقة بأن النمو المستقبلي سيتحقق وأن البنك سيحقق مجموعة أخرى من النتائج الهمامة مع نهاية العام 2013.

استثمارية العمل

تتوافق لدى البنك القدرة الكاملة والخطط الجيدة والتوجهات الواضحة للمضي قدماً نحو تعزيز عملياته بناءً على موارده المالية والتنظيمية الجيدة وأعماله المتاحة.

يوضح الجدول رقم (4) أدناه التوزيع الجغرافي للدخل في مناطق المملكة:

المجموع	الإدارية العامة	المندقة الغربية	المندقة الشرقية	المندقة إلى سطني	بالآلاف الريالات السعودية
1,600,955	440,024	387,602	224,786	548,543	إجمالي دخل العمليات

(922,996)	(679,583)	(97,780)	(44,163)	(106,470)	اجمالي مصاريف العمليات
(172,479)	(89,649)	(32,749)	(20,928)	(29,153)	مصاريف مخصوصة تخطيطية خسائر الائتمان
500,480	(329,208)	257,073	159,695	412,920	صافي الدخل

قطاعات الأعمال الرئيسية

تضم أنشطة بنك الجزيرة خمسة قطاعات عمل رئيسية ، وهي: مصرفي الأفراد ، مصرفي الشركات ، الوساطة ، الخزينة ، التكافل . ويتم تنفيذ خدمات البنك من خلال شبكة فروع تتالف من (54) فرعاً منشأة في جميع المدن الرئيسية من المملكة . ويلقي الجدول رقم (5) الضوء على الموجودات ، والمطلوبات ، وإجمالي مصاريف العمليات ، وصافي الربح المحقق لكل قطاع منها:

الجدول (5)

المجموع	آخر	الكافل التعاوني	الخزينة	الوساطة وإدارة الأصول	مصرفي الشركات	مصرفي الأفراد	بالغ الريالات السعودية 2012
50,956,522	173,549	9,323	18,780,211	790,158	18,140,294	13,062,987	اجمالي الموجودات
45,770,924	1,374	46,017	5,521,156	67,444	24,366,949	15,767,984	اجمالي المطلوبات
1,600,955	(23,328)	25,556	426,699	354,459	434,062	383,507	اجمالي دخل العمليات
950,883	(2,195)	22	347,375	10,675	327,400	267,606	صافي عمولة خاصة
564,184	(2,334)	25,534	25,588	339,194	89,170	87,032	دخل ائتمان وعمولات، صافي
35,915	4,813	-	21,514	2,072	3,333	4,183	دخل متاجرها
172,479	-	-	-	-	98,447	74,032	- مخصص خسائر الائتمان، صافي - مصاريف تشغيلية وتشمل:
65,508	-	3,108	6,483	9,512	6,530	39,875	- استهلاكات
1,100,475	(1,989)	52,796	125,553	140,395	264,737	518,983	اجمالي مصاريف العمليات وتشمل حصة غير مسيطرة
500,480	(21,339)	(27,240)	301,146	214,064	169,325	(135,476)	صافي (الخسارة) / الدخل العام لسالبي البنك

مجموعة الخدمات المصرافية للأفراد

وأصلت المجموعة لعب دور رئيسي في السوق المصرفي المحلي تمشياً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك التي تستهدف اختراق قطاع مصرفي التجزئة بقوة من خلال تقديم حلول مصرفي إسلامية مبتكرة بطروحات قيمة فريدة تلبى المتطلبات المختلفة لعملائنا الكرام من حسابات جارية ، وودائع أجل ، وتمويل شخصي ، وبطاقات الائتمان ، بجانب باقة من منتجات التمويل العقاري مثل برنامج "بيشي" للتمويل السكني بصيغة الإيجار ، وبرنامج التمويل العقاري الاستثماري ، وحلول التمويل المضمون والتي أسهمت جميعاً في وضع البنك في مصاف اللاعبين الرئيسيين من حيث الحصة السوقية والنمو المطرد عاماً بعد عام.

كما وصلت المجموعة الاستثمار في الموارد البشرية وقوّات الخدمة كمركزات أساسية للنمو من خلال استقطاب أفضل الكفاءات البشرية لفريق العمل وتدريبها وتحفيزها للاستمرار حيث نجح فريق الإدارة وأبناءه من عام 2011م في تعديل أساليب التسويق لتتصب على مفهوم الإدارة الشاملة للعلاقة مع شرائح العملاء خاصة بالنسبة للعملاء ذوي الملاعة المالية أو التروّات بدلاً من التركيز على المبيعات ، مع تقديم حزمة من المنتجات الفريدة للشراحة الأخرى من العملاء عبر توسيع شبكة الفروع التي بلغت (54) فرعاً

و(18) فضلاً للخدمات المنتشرة في أرجاء المملكة مع توفير قنوات خدمة بديلة تعتبر الأفضل في هذا المجال.

أما في سياق الحديث عن الوضع المالي وخاصة بالنسبة للموجودات ، فقد سجل التمويل الاستهلاكي والتمويل باستخدام بطاقات الائتمان نمواً كبيراً بنسبة 45% حيث بلغ 10.6 مليار ريال مع نسبة 1% قروض غير عاملة فقط ، مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ريال مع نسبة قروض غير عاملة بلغت 0,79% في 2011م. وقد وصلت شبكة فروعنا وللسنة الثانية على التوالي النقوص على البنوك السعودية الأخرى من حيث حجم الإقراض حيث بلغ معدل إقراض الفرع الواحد 59 مليون ريال. وقد ساهم هذا الانجاز في نمو سجل موجوداتنا بنسبة 40% لتسجل 13.1 مليار ريال بعدما كانت 9.3 مليار ريال في 2011م.

وفيما يتعلق بالمطلوبات ، فقد تجاوزنا معدل نمو السوق بتسجيلنا نمواً في الودائع تحت الطلب بلغت 51%. ونظراً لظروف السوق ومعدلات الفائدة على الريال السعودي (الساير) لا زالت الودائع الأجلة لا تعتبر من ضمن خيارات الاستثمار المفضلة للعديد من الأفراد ، مما أبطأ النمو الكلي في سجلنا للمطلوبات لتسجل 25% ارتفاعاً فقط في نهاية العام حيث بلغت 15.77 مليار ريال مقارنة بـ 12.6 مليار ريال في 2011م. ونحن بكل فخر لدينا محفظة ودائع متعددة الأطيف من خلال خدمة (6) شرائح من قطاعات الأعمال والأفراد.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الإلكترونية ، نجح البنك في إطلاق مركز جديد لاتصالات العملاء في أكتوبر 2011م في إطار خدمة "الجزيرة فون" وتزويد المركز بأحدث التجهيزات التقنية والبنية التحتية. وقد تكلل هذا الجهد في منح المركز ثلاثة جوائز عالمية ، أولها: جائزة أفضل مركز اتصالات في الشرق الأوسط ، وثانيها: جائزة أفضل مركز اتصالات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2012م - الميدالية الذهبية والمرتبة الأولى ، وثالثها: جائزة أفضل مركز اتصالات في العالم لعام 2012م - الميدالية الفضية والمرتبة الثانية. كما يخرّب البنك بحمل لقب "أول بنك سعودي أطلق برنامجاً تطبيقياً للعصيرفيّة عبر الهواتف الجوالة التي تعمل بنظام أندرويد" وذلك في أكتوبر 2011م تحت مسمى خدمة "الجزيرة سمارت" حيث سجلت ما مجموعه 179 ألف عملية مالية في العام 2012م (مقارنة بعدد 15,5 ألف عملية في 2011م) ، وهذا يمثل نقطة كبيرة مقدارها 17% من إجمالي حصة العمليات المصرفية الإلكترونية.

إضافة لذلك ، وبعد إطلاقنا لخدمة نقاط البيع في بداية العام 2011م ، نجحنا أيضاً في تحقيق اسرع شبكة نقاط بيع نمواً من خلال تركيب 2,321 منفذًا يعمل بتقنية الشريحة الذكية (EMV) وبأحدث ما توصلت إليه التقنية في العام 2012م (بعدما كان إجمالي المنفذ 802 في 2011م) ، أي بنسبة نمو بلغت 190% . وعلى جانب آخر ، قمنا بتعزيز شبكة من الصرافات الآلية بنسبة 11% لتبلغ 350 صرافاً منتشرة في أرجاء المملكة بعدما كان إجمالي الصرافات 316 في العام 2011م. كما أن موقعنا التفاعلي (الجزيرة أون لاين) على الانترنت شهد زيادة كبيرة في عدد العمليات المنفذة من خلاله حيث وصلت إلى 853 ألف عملية في 2012م مقارنة بـ 294 ألف عملية في 2010م و 580 عملية في 2011م.

اما بالنسبة للسنة القادمة ، فإننا نخطط لحفظ على مركزنا القيادي في سوق التمويل المعايير من خلال إطلاق المزيد من الحلول المبتكرة الجديدة وتوسيع رقعة انتشار منتجاتنا وخدماتنا المختلفة في قطاعات مصرفية جديدة . كما نخطط للتركيز على باقة منتجاتنا من بطاقات الائتمان وطروحاتنا الفنية لعدم حصول تطورات رئيسية في هذا المجال . ونخطط أيضاً لتوسيع شبكة فروعنا لتغطي معظم مناطق المملكة لتصل منتجاتنا وخدماتنا إلى مختلف المناطق التي لم يتواجد البنك فيها من قبل . كما أن من ضمن استراتيجيات البنك إقامة المزيد من الصالات المصرفية المميزة وتعزيزها بمدراء علاقه على درجة عالية من الكفاءة كأولوية من أجل تلبية احتياجات العملاء المتوعة . وأخيراً ، تتطلع المجموعة إلى مزيد من الاستثمار في تطوير القنوات المصرفية الإلكترونية وتعزيزها بأحدث ما توصلت له التقنية وبالشكل الذي يتجاوز توقعات عملائنا الكرام .

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات و المؤسسات المالية

حققت المجموعة نمواً في محفظة موجوداتها بلغت 17% وسجلت دخلاً تشغيلياً إجمالياً بلغ 434 مليون ريال يُعزى إلى التوسيع في المنتجات والخدمات ، والزيادة في عدد العملاء الجدد ، والصفقات التمويلية المتداولة المعززة بكافة أفل لخسائر الائتمان . كما نما الدخل من الرسوم على الأنشطة المصرفية بمقابل 7.3 مليون ريال مقارنة بالعام السابق . وانخفضت الفروض غير العاملة بنسبة 6% من إجمالي الفروض مقابل 6% في نهاية العام 2011م . وتقدم المجموعة العديد من الحلول المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة للشركات ، وستواصل المجموعة بقوّة في تحقيق استراتيجيات البنك الرامية إلى التوسيع والإبداع في طرح حلول مصرفية إسلامية حقيقة ومبتكرة تتناسب مع بيئة عملائنا الكرام .

والجدير ذكره أن أنشطة المجموعة تتركز في المناطق الرئيسية الثلاثة للمملكة ، وهي: الرياض ، جدة ، الدمام ، ولديها كامل الخبرات والموارد اللازمة في مراكزها الإقليمية الثلاثة للتعامل مع مختلف الاحتياجات والمتطلبات المصرفية للعملاء في كل منطقة من هذه المناطق . وتضم المجموعة وحدات العمل التالية:

إدارة الخدمات المصرفية التجارية

في العام 2011م عملت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على إنشاء إدارة متخصصة تعنى بتنمية قطاع الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة واسعة ومتقدمة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية وتوسيع دائرة المستفيدين من خلال إنشاء إدارات إقليمية تربط جميع عملاء المصرفية التجارية في أنحاء المملكة بيسر وسهولة وذلك عبر منافذها المتعددة تماشياً مع التوجه الاستراتيجي للبنك لتوسيع قاعدة عملائها ، والاستفادة من نمو الطلب الائتماني ، وزيادة حجم الأقران ، وزيادة المحفظة التمويلية وتنوعها وذلك من أجل تلبية احتياجات قطاع الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر من أهم وأسرع القطاعات نمواً وتوسعاً في المملكة العربية السعودية .

ومن ثمار هذه الاستراتيجية الواضحة قدمت إدارة الخدمات المصرفية التجارية الدعم والتمويل عبر العديد من برامج التمويل التي تستهدف المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبرنامج كفاله والذي حقق نمواً بمعدل 89% حتى نهاية العام 2012م .

وستواصل إدارة الخدمات المصرفية التجارية تقديم المزيد من الخدمات كي تلعب دوراً محورياً في طرح حلول مصرفية تجارية متوافقة مع أحكام الشريعة مع التركيز على احتياجات عملائنا وتقديم الدعم والمساندة لقطاعات أعمال البنك الأخرى ، حيث تعمل إدارة الخدمات المصرفية التجارية جنباً إلى جنب مختلف الإدارات من خلال منتجاتها المتعددة لتحقيق أقصى درجات الكفاءة والاتساعية وأفضل خدمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

إدارة خدمات العمليات الدولية

أثناء العام 2011م جرى دمج التمويل التجاري وإدارة النقد تحت إدارة واحدة يسمى " إدارة خدمات العمليات الدولية " . وقد عززت الإدارة دورها كممثلة أساسية في تطوير إدارة النقد والتمويل وفق منظور يتوافق مع أحكام الشريعة . وقد أثبتت الإدارة وجودها أيضاً كممثل فاعل ومصدر ثقة لكثير من المؤسسات والمشاريع في المملكة ضمن منشآت صغيرة ومتعددة وأعمال تجارية وشركات كبرى وممؤسسات في القطاع الحكومي وشبه الحكومي (القطاع العام) ومؤسسات مالية .

نطوي حلول المدفوعات لدينا سلسلة متكاملة من أنواع العمليات المحلية والدولية تقدم من خلال القنوات التقليدية والإلكترونية (الإنترنت/الجوال) لسفرت عن تقديم خدمات عالمية لكثير من الأعمال الجوهرية الجديدة في مجال التمويل التجاري ، وإدارة الرواتب ، وتحصيل النقد .

والجدير ذكره أن استراتيجية نمو أعمال إدارة خدمات العمليات الدولية تتوافق تماماً مع التوجهات الرئيسية الجارية في جميع قطاعات الأعمال في المملكة العربية السعودية للانتقال والاعتماد على التقنية الإلكترونية وتحديث أساليب العمل .

إدارة التمويل المتخصص

من أجل مسيرة التوسيع الوظيفي للبنك جرت إعادة هيكلة إدارة التمويل المشترك وسميتها بـ " إدارة التمويل المتخصص " لتضم ثلاثة وحدات عمل ، وهي: تمويل المشاريع والتمويل المهيكل ، التمويل المشترك ، تمويل الوكلاء . لقد جاءت عملية إعادة هيكلة الإدارة انسجاماً مع متطلبات المرحلة للوفاء بالنمو في موجودات المحفظة ، وتحقيق الهدف من وراء تنويع الموجودات وتعزيز مفهوم العلاقة الشاملة . ولقد أثبتت هذا النموذج العملي جدارته من حيث تعزيز قدراتنا في التمويل المتخصص بمختلف طروحاته وتعزيز وجودنا في السوق .

وقد واصلت إدارة التمويل المتخصص لعب دورها الفاعل في مجال تمويل المشاريع والتمويل المشترك من خلال توسيع أدوار قيادية مع بنوك كبرى أخرى بجانب المشاركة البناءة في صفقات بارزة ضخمة . وقامت الإدارة بتوفيق صنفتي تمويل لمشاريع كبرى وصفقة تسهيلات واحدة في إطار تمويل مشترك لعملاء من شركات كبيرة للأعمال .

إضافة لذلك ، عززت وحدة تمويل الوكلاء موقعها بتميز بين البنوك الإسلامية حيث توصل وجودها في السوق وأصبحت موضع الاختيار لأدوار مختلفة للوكلاء في نطاق عمليات تمويل مشترك متوافقة مع أحكام الشريعة . وأثناء العام قامت وحدة تمويل الوكلاء باستقطاب وكالتنين جديدين مما ساهم في تعزيز صورة البنك وتواجده في مجال تمويل المشاريع ومن ثم تحسين الدخل الناتج من الرسوم .

وحدة المؤسسات المالية

تواصل الوحدة جهودها لبناء شبكة متميزة من المراسلين والعلاقات المصرافية حول العالم بما يحسن من قدرة البنك على خدمة متطلبات العملاء على الصعيد الدولي من خلال تسهيل حوالاتهم وعملياتهم التجارية وتمويلها . وقد سفرت جهود الوحدة عن توطيد علاقة البنك بكثير من البنوك والمؤسسات المالية والجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات الاستثمار والوساطة المالية وشركات التأمين وشركات تأمين اعتماد الصادرات .

وحدة القطاع العام

وحدة القطاع العام مسؤولة عن تقديم حلول متوافقة مع أحكام الشريعة بصيغ (المرااحة ، المشاركة ، التورق ، الإيجارة ، نقاط .. الخ) للوفاء بالمتطلبات المتزايدة لشريحة واسعة من مؤسسات القطاع العام (مثل: تمويل الشركات ، التمويل العقاري ، الاستثمار ، تمويل العقود ، إدارة النقد ، الحلول المصرافية الإلكترونية) . كما تقدم الوحدة خدمات تمويل تجاري ، ومنتجات رأسمالية ومنتجات إقراضية ، ومنتجات خزينة ، وخدمات مصرافية دولية لعملاء القطاع العام .

مجموعة الغزينة

بعد تطوير البنية التحتية للخزينة في العام 2011م ، قامت المجموعة بتحقيق ففرات جديدة مما أسهم في وضع خزينة بنك الجزيرة ضمن مصاف اللاعبين الرئيسيين في السوق المحلية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما نجحت مجموعة الخزينة في توسيع قاعدة منتجاتها من خلال طرح منتجات وحلول معقدة متوافقة مع أحكام الشريعة لعملاء البنك. وسوف توواصل المجموعة في التركيز وبذل قصارى جهدها للوفاء باحتياجات العملاء الكرام كجزء من العلاقة الاستراتيجية القائمة معهم. أدى توسيع مكاتب المبيعات في المناطق الثلاث إلى توطيد العلاقة مع العملاء وطرح منتجات جديدة كان لها نتائج متميزة حيث أن عدد العملاء قد تجاوز الضعف خلال عام واحد.

كما جرت إعادة هيكلة مكتب المتاجر والهيكلة بناءً على الخبرات المستقطبة من المنتجات المرتكزة على العملاء وذلك من أجل مساندة أعمال العملاء. ويقوم المكتب بلعب دور حيوي ليس فقط في مجال طرح منتجات جديدة ولكن أيضاً في مجال إدارة المخاطر ذات الصلة بكل نجاح.

والجدير ذكره أن مجموعة الخزينة نشطة في مجالات السوق المالية والصرف الأجنبي المترافق مع أحكام الشريعة من خلال سلسلة متنوعة من النظارات تضم مؤسسات مالية ، وشركات ، وصناديق ، ووكالات على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أن مجموعة الخزينة تتولى إدارة السيولة بحكمة وفعالية من خلال زيادة المداخيل من الأسواق المالية وغيرها من المصادر الأساسية مثل ودائع العملاء.

وتقوم أيضاً الخزينة بإدارة محفظتها الاستثمارية لضمان تنفيذ مداخليل تتفق بالتنوع والثبات. وتنتسب المحفظة من مزيج من الأوراق المالية عالية الجودة وذات دخل ثابت ومتوفقة مع أحكام الشريعة. وقد نمت محفظة الاستثمار للخزينة من 5,4 مليار ريال في العام 2011 إلى 9,1 مليار ريال في 2012م ، أي بزيادة قدرها 3,7 مليار ريال أو بنسبة 69%. ولضمان الحفاظ على محفظة استثمارية متوازنة يتم بناء أي قرار استثماري على معايير متنوعة وعملية تقييم دقيقة ومتعددة المراحل، والجدير ذكره أيضاً أن جميع الأنشطة أعلاه يجري حوكمنتها من خلال سياسات وممارسات متحفظة لمخاطر السوق وذلك من أجل ضمان محافظه البنك على معدل ربح منخفض مع المستوى المقبول من مخاطر الصرف الأجنبي.

الجزيرة للأسوق المالية (الجزيرة كابيتال)

يعتبر عام 2012م عام نجاح للجزيرة كابيتال حيث قامت بتعزيز موقعها القبادي في سوق الوساطة المحلي بزيادة حصتها السوقية لتصل إلى 19% في العام 2012م (مقارنة بـ 15% في العام 2011). وكجزء من استراتيجيتها نحو توسيع مداخليلها قامت الجزيرة كابيتال بزيادة تواجدها سواء على مستوى إدارة الأصول أو الأنشطة المصرفية الاستثمارية. وقد انعكس نمو أعمال الجزيرة كابيتال على الأداء المالي القوي مع زيادة كبيرة في إجمالي صافي الدخل الذي بلغ 214 مليون ريال في 2012م (مقارنة بـ 70 مليون ريال في العام 2011).

وقد ركزت الجزيرة كابيتال جهودها أثناء العام على الطرح الناجح المتواصل لقدراتها في مجال الوساطة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية بجانب الاستثمار الاستراتيجي المستمر في تنمية أعمالها وأنشطتها الأخرى. وفي هذا الصدد فقد نشاط الوساطة في الجزيرة كابيتال صفقات بلغت 740 مليار ريال خلال العام 2012م وهذا يمثل نمواً بمقدار 124% عن العام 2011م. كما بلغت أصول العمال المدارسة 24 مليار ريال كما في نهاية 2012م (مقارنة بمبلغ 17 مليار في العام 2011).

لقد نمت أصول العمال المدارسة بنسبة 46% أثناء العام 2012م لتسجل 1.2 مليار ريال متتجاوزة لإجمالي السوق الذي نما بنسبة 7% أثناء نفس الفترة. وهذا النمو في أنشطة إدارة الأصول يعكس بوضوح صلابة أداء الجزيرة كابيتال من حيث إدارتها لصناديقها المحلية (القوافل والطبيات) ويعكس أيضاً النجاح في إدارة المحفظة المتميزة أثناء العام 2012م. كما كان من ضمن أولويات الجزيرة كابيتال تطوير منتجاتها أثناء العام 2012م وهناك صناديق جديدة جوهرية في طريقها للطرح بعدما جرى اعتمادها من هيئة السوق المالية للتطوير والاطلاق أثناء العام 2013م. وقد تتضمن أنشطة الجزيرة كابيتال في المجال الاستثماري المصرفي تولي أدوار قيادية والمشاركة في الاكتتاب العام لكل من مجموعة الطيار ومجموعة ليه سي أي والأهلي تكافل أثناء العام 2012م. كما شهد ذات العام زيادة في كمية ونوعية الصفقات الاستشارية.

والجدير بالذكر أن أداء أعمال وأنشطة الجزيرة كابيتال تكفل بالتكريم من قبل الورد فايننس التي منحت الجزيرة كابيتال جائزة " أفضل شركة استثمارية في المملكة العربية السعودية للعام 2012م". وهذه الجائزة تعكس المركز القبادي للجزيرة كابيتال في مجال الوساطة المحلية وما تقدمه من أبحاث ودراسات مستقلة ومتخصصة لعملائها الكرام.

وبهذا الصدد فإن الإدارة تعتقد بأن المرتكزات الاقتصادية للاقتصاد السعودي الكلية وما يتمتع به من سلاسة سوف تواصل العمل كمحفز إيجابي في تطوير أنشطة السوق المالية في المملكة وأنشطة الجزيرة كابيتال في العام 2013م وما بعده.

الجزيرة تكافل تعاوني

يعتبر العام 2012م فترة انتقالية في تاريخ الجزيرة تكافل تعاوني حيث انتهت من إعداد ملف هيئة السوق المالية ورفعه إلى مقام الهيئة للاعتماد تمهدًا للطرح العام وكى تصبح الجزيرة تكافل تعاوني شركة مستقلة في المملكة. والانجاز الرئيسي للجزيرة تكافل تعاوني يتمثل في إطلاق منتجات وقوافل جديدة والارتفاع بجاهزية عملياتها. وقد جرى الرفع بالمنتجات الجديدة لمقام هيئة السوق المالية للاعتماد.

كما انتهت "الجزيرة تكافل تعاوني" أثناء العام من وضع اللمسات الأخيرة على نظامها للحكومة ونظام سلوكيات العمل وطرق تنفيذ العمليات بوسائل معاززة بأفضل الأساليب السائدة مع التقيد التام بالمتطلبات النظامية.

أما على المستوى الاستراتيجي ، فقد قامت الجزيرة تكافل تعاوني بتطوير نموذج شرائح العملاء واستراتيجية عمل عالية المستوى مع توجيه الأنشطة كما هو موضح أدناه .
أما على مستوى التوجه العملي ، فقد قامت "الجزيرة تكافل تعاوني" بتنمية المشاركة في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة وتقييمها لكل من العملاء الأفراد والشركات كجزء من أنشطتها المستقبلية وذلك في إطار الحماية والإدخار أو الحماية فقط.

وتشعى الجزيرة تكافل تعاوني لتأمين موقع قيادي في السوق المحلية وتحسين صورتها وتسريع النمو في عمليات الحماية والإدخار في منطقة الشرق الأوسط على المدى البعيد . أما على المدى القصير ، فإن استراتيجية الجزيرة تكافل تعاوني تهدف إلى تحقيق إدارة فاعلة للموارد وإدارة المخاطر بفعالية مما سيؤدي إلى تحقيق معدل تقييم عالمي قوي يعكس متانة المركز المالي للجزيرة كابيتال بما يتوافق مع تطلعات المساهمين والعملاء والموظفين والشركاء .

والجدير بالذكر أن الجزيرة تكافل تعاوني تخطط لبيع منتجات التأمين للحماية والإدخار من خلال فريق مبيعات مباشرة وبيع المنتجات الجماعية بواسطة مدراء العلاقة والقواء الخارجية (الوسطاء والوكالات المرخصين) .

كما تخطط الجزيرة تكافل تعاوني لتطوير باقة واسعة من المنتجات الموجهة للأفراد والمجموعات من أجل الوفاء بمتطلبات الشرائح المختلفة من العملاء والتي في المجمل تتخطى الشرائح التالية:

- شريحة الأثرياء - حلول تتجاوز توقعاتي مصممة وفقاً لاحتياجاتي وذات جودة عالية تصنفي لمسات مميزة على أسلوب حياتي .
- شريحة السيدات - حلول مبكرة وفعالة تؤمن الحماية لي ولأطفاله بعد الله .
- شريحة القطاع الحكومي والشركات - حلول تساعدني على تنمية أعمالي واستقطاب موظفين على درجة عالية من التميز .
- شريحة الأغنياء - خطط للإدخار الفاعل تؤمن لأسرتي الحماية بعد الله وفق معايير عالية الجودة بواسطة مقدم خدمات تأمين محل ثقة .
- شرائح العامة - حلول بسيطة محل ثقة متاحة للجميع تفي باحتياجاتي واحتياجات أسرتي .
- شريحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة - حلول مبكرة محل ثقة وغير مكلفة تساعدني على تنمية أعمالى .

مجموعة الإدارة والمراقبة والتخطيط المالي

لقد جرى إعادة هيكلة مجموعة الإدارة المالية للتوازن عملياتها وأدائها مع استراتيجيات قطاعات أعمال البنك . وبالتالي ازداد ترکيز المجموعة على مراقبة مدى كفاءة إجراءات العمل المالية على مستوى البنك ككل . وقد تواصلت ترکيز المجموعة على التخطيط الاستراتيجي والأداء المالي للمجموعة ليسجما مع الأولويات الرئيسية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة مع الحفاظ على رقابة ومتانة فعالة لعمليات البنك . تتولى المجموعة مسؤولية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والعمل بمقتضى متطلبات الجهات التنظيمية والتخطيط النشط والالتزام بالمعدلات النظامية الهامة وتأسيس نظام للرقابة الداخلية بجانب حفظ سجلات مالية دقيقة ورفع التقارير الدورية إلى الجهات التنظيمية ومجلس الإدارة والمساهمين .

ونتعامل المجموعة بشكل رئيسي مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومصلحة الزكاة والدخل وهيئة السوق المالية كجهات تنظيمية وإشرافية ب جانب تعاملها مع المدققين الخارجيين ومجموعة التدقيق الداخلي للبنك .

وتقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير الأنظمة المالية وأنظمة المعلومات الإدارية وحفظها وتحديثها وتتفيد بها لتتوفر معلومات صحيحة في الوقت المحدد من أجل إدارة أنشطة البنك وممارسة الرقابة المالية الصحيحة وتنظيم الأعمال. ونتيجة لجهود المجموعة جرى تحسين نظام المعلومات الإدارية خلال العام 2012م لتزويذ فريق الإدارة العليا وقطاعات الأعمال بأحدث المستجدات على كافة مستويات الأداء. كما تقوم الإدارة أيضاً بمساعدة بقية الإدارات في بناء ميزانياتها وخططها المالية وتحديد رسوم تحويل الأموال بشكل آلي.

وجدير بالذكر أن المجموعة تشارك في عملية تطبيق نظام التخطيط لموارد البنك على كافة مستويات البنك بحيث يحل هذا النظام محل أنظمة السجل العام والعمليات المالية مما يساعده بفعالية في تسهيل عملية دمج أنظمة الموارد البشرية والخزينة والمشتريات ومصرفية الأفراد معاً.

مجموعة الموارد البشرية

واصلت المجموعة رحلتها في تحقيق قفزات وتقدم خلال العام الماضي معززة دورها الاستراتيجي الحيوي كشريك كامل لجميع قطاعات الأعمال مع تطبيق كافة التوجيهات النظمية ذات الصلة والتراكيز في ذات الوقت على استقطاب وتطوير وتحفيز ومكافأة الموارد البشرية من أجل الاحتفاظ بها للمدى البعيد وتحقيق تميز متواصل في أداء موظفي البنك. كما وواصلت المجموعة تنفيذ سلسلة كاملة من الأدوار العامة والخاصة وممارسة الرقابة على جميع شؤون الموظفين وممارساتهم بما في ذلك تقديم المشورة لجميع وحدات العمل حول كافة الأمور المتعلقة بإدارة موظفهم من أجل مساندة وتحقيق الأهداف العامة للبنك ونطليعاته العملية بغية الحفاظ على نمو ثابت وزيادة القيمة لحملة الأسهم والارتفاع بسمعة البنك وصورته الاحترافية.

وعلاوة على ذلك ، توّاصل المجموعة دورها كشريك لجميع مجموعات الأعمال في التركيز على أهمية السعودية من خلال إعداد برامج تأهيلية للموظفين السعوديين على درجة عالية من التمييز مثل برنامج تطوير شبكة الفروع وبرنامج الوظيف و التطوير الإداري حيث أن كلا البرنامجين يمثلان أدوات تعليمية مصممة لتحسين الاحترافية وتوفير مواهب شابة جديدة قادرة على الإبداع في تقديم الخدمات. كما توّاصل المجموعة توفير فرص وظيفية سواء لحملة الشهادة الثانوية أو الجامعية.

ومما يجدر ذكره أن البنك نجح في الإبقاء على المعدل العالى من السعودية والذي تجاوز نسبة ٦٨٨٪ . وبذلكت مجموعة الموارد البشرية قصاري جهدها في تنمية نشاط التعليم والتطوير بإنشاء مركز تدريب إقليمي جديد وفق معايير رفيعة في الرياض لخدمة المناطق الوسطى والشرقية. وقد أسفر الجهود التدريبية عن عقد 483 بين دورة أو ورشة تدريبية أفرزت أياماً تدريبية بمعدل ٦,٧ يوم تدريبي، وهذه النتيجة فاقت ما تحقق خلال العام 2011م بنسبة ٦٧٪.

وهذه القفزات جاءت على ضوء النتائج التي جرى التوصل إليها من خلال استطلاع آراء الموظفين في العام 2012م وحققت نجاحات هامة ومؤثرة على مستوى كافة الفئات والتقييم العام للبنك وعززت هذه القفزات الشراكة الاستراتيجية التي تربط المجموعة ببقية وحدات وقطاعات العمل في البنك للاستمرار في قطف ثمار هذا التوجه نحو مستقبل أفضل مع توفير بيئة عمل تتسم بالمرونة والجاذبية والعطاء والتحدي في ذات الوقت.

مجموعة إدارة المخاطر مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر أحد المركبات الأساسية للبنك وتلعب دوراً هاماً في تمهين مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من العمل بشكل فعال في نطاق السوق المصرفية السعودي الشديد المنافسة. ولدى البنك عدد من اللجان تضم أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتولى مهام مراجعة عملية إدارة مخاطر

الائتمان واعتماد سياسات الائتمان بشكل عام وإقرار الحلول الأنسب لمشاكل السياسة الاقتصادية الهامة.

وتناليف اللجان من الآتي:

• **اللجنة التنفيذية**

• **لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة**

• **لجنة الائتمان**

ويتبع البنك منهجهية متحفظة في التعاطي مع المخاطر حيث تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار لدى البنك.

ويجري التركيز المكثف في الوقت الراهن على استخدام وسائل التقنية المعقدة لتحديد المخاطر وقياسها والتعامل معها من خلال هيكل حوكمة يتسم بالقوة والشمولية بجانب الارتكاء بالخبرات الجماعية في إطار إدارة مؤهلة ، مما يساعد البنك على تحديد المخاطر واجهاؤها لحظة انتلاقها من مصدرها.

وتحقيقاً لهذه الغاية جرى تعزيز المجموعة بكافة الموارد الازمة لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها في أي وقت تنشأ وباي كيفية تظهر سواء كان مصدرها أياً من قطاعات أعمال أو عمليات البنك مع رفع تقارير عنها بانتظام إلى الإدارة التنفيذية لضمان أن السياسة الائتمانية تتوافق على الدوام مع معايير مجلس إدارة البنك للمخاطر.

وفي هذا المقام ، تسعى المجموعة للموازنة بين المخاطر والمنفعة عبر مختلف أنشطة العمل وتعمل كشريك لوحدات العمل لمساعدتها في تحقيق أهدافها للنمو من خلال بيئة متحكمة بالمخاطر .

القروض و السلف:

يشكل التمويل المقدم للعملاء من قروض وسلف، المصدر الرئيسي لمخاطر الائتمان لدى البنك. وبالتالي جرت صياغة سياسات وأدوات إدارة مخاطر البنك من أجل التعرف على المخاطر وتحليلها ، ووضع حدود ملائمة لمدى الاستعداد لتحمل الأخطار ، ووضع ضوابط للمخاطر ومراقبتها ومتابعة مدى التقيد بالحدود والضوابط المعتمدة من خلال بيانات دقيقة وافية. وتتضمن مخاطر التركيز للمراجعة الحثيثة والدقيقة، وترافق باستمرار وفقاً للقطاع وأجل الاستحقاق والتصنيف الائتماني.

وتوضح الرسومات البيانية التالية مخاطر التركيز للقروض والسلف كما في نهاية عامي 2012م و2011م:

القروض والسلف القائمة كما في 31 ديسمبر 2011م	القروض والسلف القائمة كما في 31 ديسمبر 2012م
23,307 مليون ريال	29,897 مليون ريال

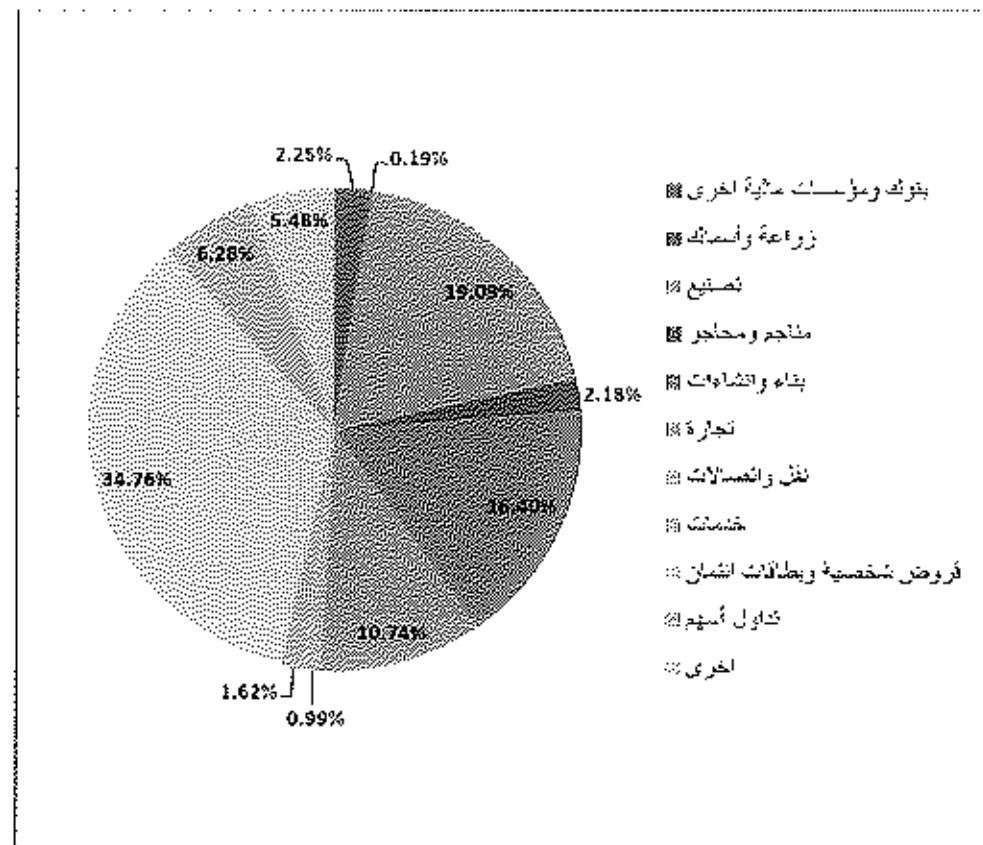
تحليل القروض والسلف الممنوحة للعملاء من حيث آجال الاستحقاق

(بآلاف الريالات السعودية)

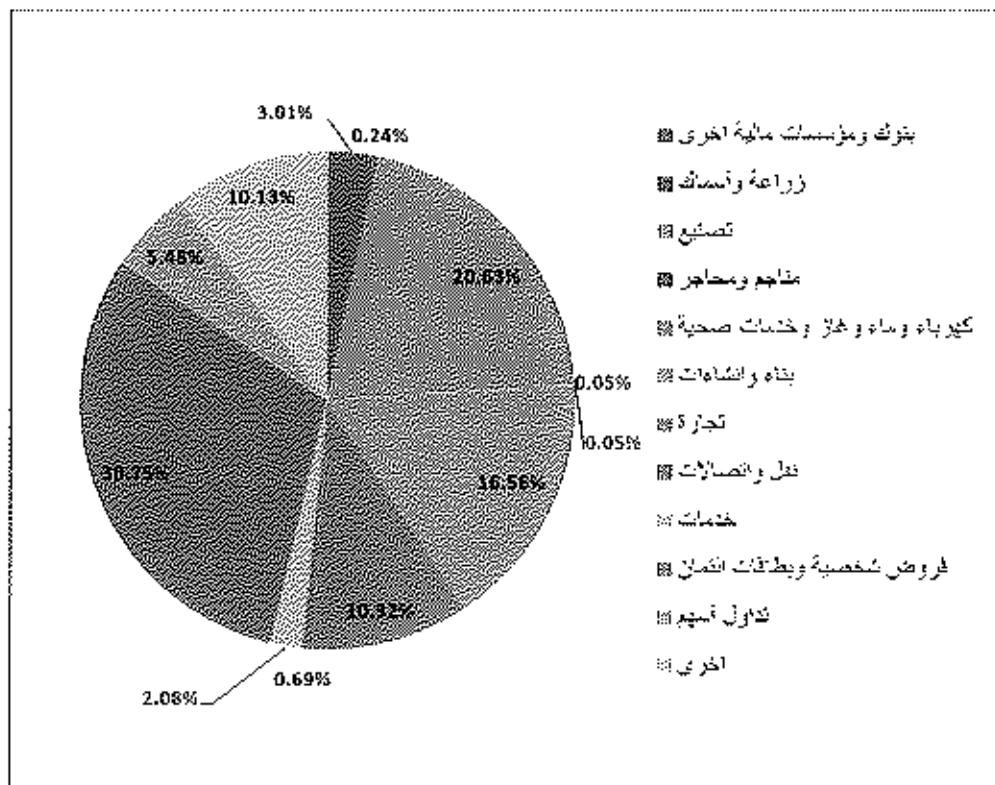
الإجمالي	دون أجل محدد	أقل من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 شهور	31 ديسمبر 2011
23,307,451	126,108	4,645,209	7,076,316	8,367,908	3,091,910	31 ديسمبر 2011
29,896,782	-	6,799,158	8,184,065	8,540,490	6,373,069	31 ديسمبر 2012

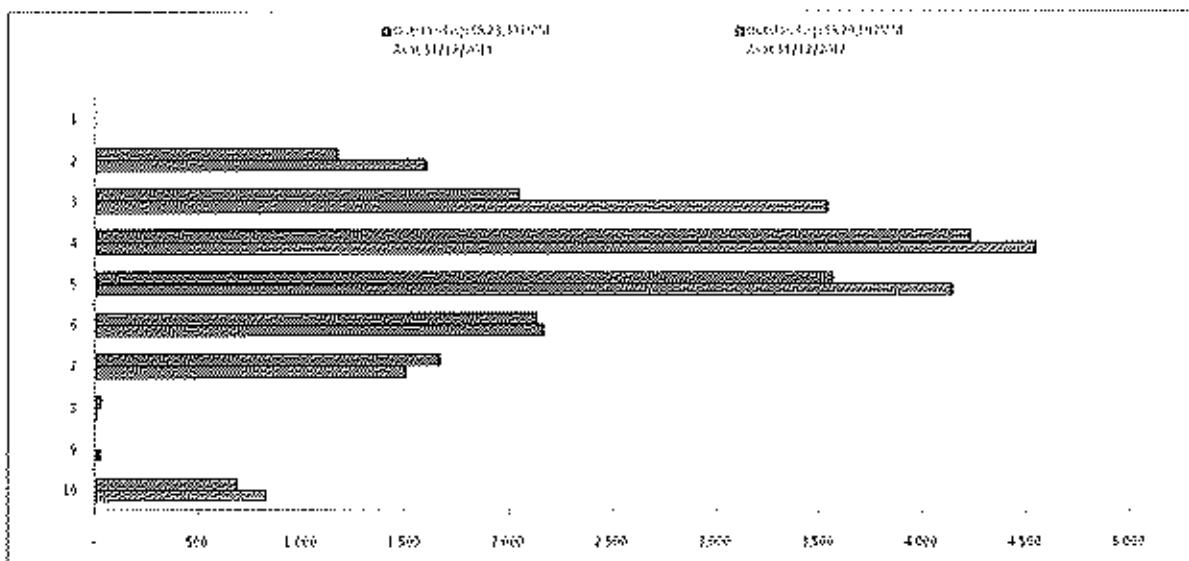
القروض والسلف حسب القطاع

كما في 31 ديسمبر 2012م



كما في 31 ديسمبر 2011م





هيكل إدارة المخاطر

تساعد عدة لجان الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في تقييم المخاطر التي قد يواجهها البنك ومدى تأثير هذه الأخطار على إدارة البنك. وهذه اللجان هي جزء من هيكل حوكمة المخاطر.

سيكون العام 2013م عالماً آخر من التحدي لمجموعة إدارة المخاطر من منطلق مواكبة المتطلبات النظامية المتزايدة جراء تطبيق ميثاق بازل 3 مع ضمان مسيرة هيكل إدارة المخاطر للنمو المخطط له للبنك لشأن السنة القادمة.

المجموعة الشرعية

واصلت المجموعة استراتيجيةها نحو التركيز على آليات وإجراءات العمل والتي تمحضت عنها نتائج إيجابية على شكل وعي بالفواحى والأمور الشرعية على مستوى البنك بخصوص ما يقدمه البنك من منتجات وخدمات تستوجب العناية. ويعتبر العام 2012م بمثابة نقطة ارتكاز أساسية في بعث روح لأفضل الممارسات للالتزام بالمبادئ الشرعية حيث أن المجموعة وصلت وبقوة في تطبيق لوائح وتعليمات الهيئة الشرعية التي جرى تديثها. وقامت المجموعة بتقديم جميع أوجه الدعم لكافة المجموعات والإدارات لسد النشرات المتعلقة بتطبيق قرارات الهيئة الشرعية للبنك.

ونلتقت المجموعة لشأن العام 2012م ما مجموعه (64) استفساراً خطياً مقابل (97) استفساراً في 2011م بنقص نسبته 34%. وقدمت أيضاً (126) إجابة وتوجيهها لجميع المعنيين داخل البنك وخارجه مقابل (163) إجابة في 2011م بنقص نسبته 23%. وهذا النقص في حجم الاستفسارات يدل بوضوح على نجاح استراتيجية المجموعة الشرعية في التركيز على تصحيح الأخطاء الواردة في آليات وإجراءات العمل مع إيجاد وعي بالمتطلبات الشرعية وأهمية الالتزام بها على مستوى كافة قطاعات البنك.

كما جرى خلال العام 2012م عقد أربعة اجتماعات للهيئة الشرعية وعرض إحدى عشرة مسألة أمام الهيئة واتخاذ تسعة قرارات بشأنها. وجرى الانتهاء من إعداد تقرير المراجعة الشرعية وسيتم رفعه إلى الهيئة الشرعية في اجتماعها القادم مع النتائج المالية النهائية للبنك عن عام 2012م للمراجعة والاعتماد.

وقام مركز الأبحاث والتطوير في المجموعة الشرعية بمراجعة خمسة منتجات إضافية إلى قائمه بمراجعة الأنظمة وأليات عمل البنك التأكيد من توافقها مع الضوابط الشرعية، وقام المركز أيضاً بمراجعة أحد عشر عقداً واقتراحاً هياكل لاربعة منتجات جديدة أثناء العام 2012م.

كما قام مركز الأبحاث والتطوير بإجراء دراسة عميقه بخصوص تسهيل العمليات المالية المنفذة من خلال مورد البيضائع الذي يتخذ من لندن مقراً له، ومن خلال المراسلات التي جرت ما بين المركز والمورد على مدار عام كامل والمواد المتوفرة على شبكة الانترنت جرى تقديم ورقة عمل شاملة بعنوان "وجهات نظر المحترفين بخصوص تطبيق توجيهات الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية". وقد لاقت الورقة (البحث) تقديراً كبيراً في الأروقة الأكاديمية خاصة من قبل مركز الأبحاث الاقتصادية الإسلامية وجامعة الملك عبد العزيز واحد مستشاري بنك دبي الإسلامي، كما شارك البنك في المؤتمر السنوي الدولي للبنوك والذي أقيم تحت رعاية البنك المركزي البحريني في ديسمبر 2012م.

مجموعة التدقيق الداخلي

تؤدي المجموعة مهام التدقيق الداخلي المستقل ومراقبة أداء البنك بكل قطاعات أعماله ونشاطاته وانتشاره الجغرافي.

تستخدم المجموعة أساليب ومناهج تدقيق قياسية في تنفيذها لتقدير مخاطر البنك عن كثب وضمان رقابة صارمة من خلال تقييم الضوابط المالية والعملياتية والإدارية.

يقوم رئيس المجموعة بصفته مسؤول التدقيق الأول بإدارة المجموعة ومهام التدقيق التي تولى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة مراقبتها.

كما تعمل المجموعة وفق اسلوب يأخذ المخاطر في الاعتبار أثناء تحظيطها وتنفيذها لكافة تقييم التدقيق والتقارير والواقع والتوصيات التي ترفعها إلى الإدارة العليا وللجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة.

علاوة على ما تقدم ، تقوم مجموعة التدقيق بفحص وتقييم مدى فاعلية آليات إدارة المخاطر وضوابط الحكومة وهيكل ونظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة لتحقيق أهداف البنك وبطلاعاته المقررة.

كما تقدم المجموعة تقييمات مستقلة وموضوعية للأنشطة البنكية للإدارة العليا وتزودها بنتائج التحليل والدراسة والتوصيات والمعلومات بهذا الخصوص،
والجدير ذكره أن المجموعة تعمل على تطبيق برنامج لضمان الجودة وتحسين الأداء يغطي كافة جوانب أنشطة التدقيق الداخلي.

مجموعة الالتزام

قامت إدارة بنك الجزيرة بالاستعانة بخبر استشاري بهدف العمل على دعم وتحسين أداء مجموعة الالتزام حيث تمت إعادة هيكلة المجموعة لتتضمن الأقسام الجديدة التالية: رقابة الالتزام ، تطوير الالتزام ، تقييم مخاطر عدم الالتزام.

إن الحفاظ على فعالية الالتزام في بيئة اقتصادية واستراتيجية وتنظيمية دائمة التطور يتطلب وجود دورة مستمرة من المراجعة والتحسينات. لقد قام البنك على مدى العام الماضي من خلال مجموعة الالتزام بإدخال التحسينات الرئيسية التالية: تطوير سياسات وإجراءات جديدة للعناية الواجبة المعززة للعملاء من ذوي المخاطر العالية ، تحسين وتعزيز سياسة الالتزام ، تحديث دليل الالتزام ، إعداد سياسات وإجراءات الالتزام اليومية ، إعداد قوائم مراجعة ورقابة الالتزام ، إجراء العديد من عمليات مراجعة ومراقبة الالتزام، الاستمرار في مراجعة سياسات وإجراءات البنك الجديدة والمحدثة بما في ذلك الأنظمة

و المنتجات والعقود والمناذج ، الانتهاء من المراجعة السنوية للائحة حوكمة الالتزام ، المتابعة المستمرة والاستجابة لمتطلبات الجهات الناظمة التي تطرأ على الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

مجموعة الاستراتيجية وتطوير الأعمال

فرق العمل الاستراتيجي والعملياتي - التي تشكلت في العام 2011 لتطوير البنك، والانطلاق به نحو آفاق أوسع من التميز العملياتي والمالي تتجاوز المعايير السائدة -- واصلت أداء مهامها في العام 2012 ومراجعة وتعديل خطة البنك الطموحة نحو التطوير والإبداع بمختلف مبادراتها الاستراتيجية من أجل تحقيق جميع الأهداف الفردية والجماعية في التواريخ المحددة.

وتتألف المجموعة من خمسة فرق ، وهي: فريق قنوات التغيير ، فريق مكتب إدارة تنفيذ المشاريع ، فريق هيئة آليات العمل ، وفريق الجودة والمعايير ، وفريق إدارة المستويات . وقد ساهمت جميع فرق العمل هذه في تحقيق رؤية البنك ورسالته بكل فعالية من حيث إيجاد مؤسسة تقانى في خدمة العملاء من خلال قنوات نوعية مع التقيد التام بكافة القيد النظامية وحدود المخاطر كمحور لجميع أعمالها وأنشطتها.

وقد واصل فريق قنوات التغيير القيام بمسؤولياته تجاه تحديد وتحليل فرص العمل وأفضل الممارسات لتقليص التكاليف دون المساس بالجودة مع التقيد التام بجميع أنظمة ولوائح الجهات الناظمة المتعلقة بالصرافات الآلية والمصرفية الإلكترونية ومركز اتصالات العملاء وآليات إدارة الأعمال وإدارة المخاطر .

كما واصل فريق هيئة آليات العمل تركيزه على تحسين فاعلية الأداء من خلال التنفيذ الصحيح لكافة المبادرات والمشاريع بما في ذلك التوصيات التي جاءت نتيجة التدقير الذي نفذته مؤسسة النقد وشركة كى بي لم جي على كافة أنشطة البنك ، بجانب التنفيذ الفعال والآني وبأقل التكاليف لباقية من الأنظمة العملية الحيوية وأنظمة مراقبة الأعمال الداخلية الاستراتيجية.

واستمراراً للجهود مكتب إدارة تنفيذ المشاريع التي انطلقت في العام الماضي ، شارك الفريق بكامل طاقاته في تنفيذ واطلاق مشاريع تتعلق بأعمال كل من مجموعة مصر فيه الأفراد ومجموعة مصر فيه الشركات والخزينة . وتضمنت هذه الجهود برنامج توسيع شبكة الفروع وبرنامج تطوير مركز اتصالات العملاء وترحيل مركز البيانات إلى موقعه الجديد واطلاق نظام إدارة القروض واطلاق برنامج إدارة السيولة في نظام كوندور .

وقد نمت مساندة جميع هذه الجهود بواسطة فريق الجودة والمعايير الذي واصل عملية رصد مدى التقيد بمعايير الجودة المطلوبة وتطبيقها في كافة المبادرات القائمة أو الجديدة وفي جميع ممارسات العمل السائدة للوصول إلى الهدف المتمثل في انعدام الأخطاء وانعدام الشكاوى أيضاً من جميع قطاعات العمل الداخلية وموردي الخدمات وشركائنا في العمل والجهات التنظيمية والشرعية.

ولاحراً ، لعب فريق إدارة المستويات دوراً فاعلاً خلال عام 2012 م مماثلاً لدوره الحيوي في العام السابق من حيث ضمان القيمة الناتجة عن الأموال المنفقة على كافة المشاريع والمبادرات الواردة أعلاه مع التقيد التام بكافة متطلبات وقيود إدارات الالتزام والمخاطر والتدقير الداخلي والإدارة القانونية بجانب تعزيز العلاقة مع موردي الخدمة والحفاظ على مستوى فعال في إطار مراقبة عمليات الشراء .

مجموعة المساعدة

وأصلت المجموعة تعزيز التزامها بالتميز من خلال تحسين ما تقدمه من مساندة عملية أو وظيفية لجميع قطاعات الأعمال بالشكل الذي يتوافق مع أهداف البنك وتطبعاته . وقد استمر الاستثمار في التقنية وأبحاث الوصول إلى أفضل الممارسات التنظيمية وتطبيقها في كل نشاط من أنشطة المجموعة سواء في إدارة العمليات أو أمن المعلومات أو التقنية أو الخدمات المساعدة .

وفي هذا الإطار واصلت المجموعة تركيزها على التقنية والحلول التقنية كأفضل وسيلة لمواجهة التحديات العملية والعملية وكأفضل وسيلة للاستفادة من التكاليف على المدى البعيد ومنفذ تقديم المنتجات والخدمات . وللوصول إلى هذه الغاية نجحت إدارة التقنية في المباشرة بعملية التحول إلى نسخة حديثة من

نظام التشغيل الرئيسي للبنك مصممة لنقل كافة عمليات البنك إلى نظام أكثر قوة بكثير من المستخدم حالياً والأحدث تطوراً في هذا المضمار لما يمتاز به من قدرات فائقة تتناسب مع رؤية البنك وأهدافه وتوسيعه السوقى، وقد صاحب التركيز على التقنية المتقدمة الانتهاء من نقل أنظمة البنك إلى مقر الإدارة العامة حيث تتوافر شروط الأمان والسلامة بشكل أفضل من الموقع القديم، وصاحب ذلك أيضاً الاستثمار والتقدير القائمين منذ عام 2011م في إقامة مركز بيانات احتياطي (بديل) في مدينة الرياض والذي لا يفي فقط بالمتطلبات النظامية ولكنه أيضاً يحقق الهدف المنشود على المدى البعيد وهو إيجاد مرفق على أحدث طراز يؤمن استمرار سير العمل وممارسة الإدارة على كافة أنشطة البنك حال وقوع أي طارى، وهذا يضمن استقرار ما يقدمه البنك من خدمات لعملائنا الكرام والسير وفق خطط العمل الموضوعة، كما أنه ومن أجل تحسين الانسجام والدعم المقدم لكافة قطاعات البنك من خلال أفضل وسائل تقنية الاتصالات نجحت إدارة التقنية في التحول إلى البريد الإلكتروني الداخلي الجديد (ام آس أوت لوك) في العام 2012م، كما توصلت إدارة التقنية جهودها لتطوير وتحديث الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة الرائدة من خلال الهواتف الذكية وللواحة الإلكترونيّة والتطبيقات والقنوات البديلة الأخرى ذات العلاقة.

والجدير ذكره أن الإدارات الأخرى في المجموعة تلعب دوراً فاعلاً في مساندة هذا الاستثمار الكبير في التقنية والتركيز على استخداماتها، ومن هذا المنطلق تولى إدارة الأمن في البنك مسؤولية حماية جميع معلومات وبيانات وأجهزة البنك وقد جرى اعتماد سياسة ولاعة عمل جديدين ستسنم لإدارة أمن المعلومات بالقيام بالمراقبة والرصد بشكل أفضل والتحقق من أمن المعلومات بانتظام وبما يساعر تقدم البنك وتطوره التقني باستخدام أحدث المعايير العالمية الخاصة بالكشف المبكر عن الأخطار وأجهاضها لحظة انتهاها، كما أن تبني وتطبيق سياسة وأحكام مؤسسة النقد الخاصة بالعمل المصرفي الإلكتروني سيخدم أيضاً في عملية الموافقة بين الفرزات المتوقعة في القدرات التقنية والضوابط النظامية والتقليدية مثل تجديد الترخيص السنوي لصناعة بطاقات الدفع ، والتدريب على كيفية مواجهة الحوادث الأمنية ، وسياسة مراقبة البريد الإلكتروني ، وخدمة مكافحة الخروقات الإلكترونية المتقدمة ، وخدمة مسح الشبكات لأجهازها أي محاولات لخرق شبكة البنك أو قواعد بياناته.

ومسيرة للتقدم التقني ووصلت إدارة العمليات إنجازاتها في العام 2012م من خلال العمل مع المجموعات والإدارات الأخرى لتحسين منافذ طرح المنتجات والخدمات ، وتطوير سير العمليات ، وتحسين التدريب وتوزيع الموظفين ، وإزالة الحسابات غير المستخدمة ذات الأرصدة الخاوية ، وأجيال التدقيق الرصدى الذي نفذته شركة مودي العالمية المانحة لشهادات الأيزو (الجودة الشاملة) ، وزيادة حجم العمليات ، وتقليل الأخطاء ، وتحسين قدراتها في مجال تقييم مخاطر العمليات بشكل كبير.

كما لعبت إدارة الخدمات المساعدة دوراً بارزاً في تحقيق البنك لرؤيته التوسعية من خلال افتتاح ثمانية فروع في المناطق الرئيسية في المملكة مع جاهزية فرعين آخرين للافتتاح الوشيك ليصل العدد إلى عشرة فروع، كما قامت إدارة الخدمات المساعدة أيضاً بتحويل الدور العلوى من فرع النقل في الرياض إلى مركز تدريب إقليمي يخدم المنطقة الوسطى والشرقية، كما قامت إدارة الخدمات المساعدة بتغيير عدد كبير من المبادرات الفردية وفاءً بمتطلبات الأعمال والمتطلبات النظامية بما في ذلك إنشاء (40) موقعًا جديداً للصرافات الآلية - منها (37) موقعًا عاملًا في الوقت الحاضر - بجانب ما تقدمه من دعم ومساندة للرهن العقاري وتصنيف الفروع ومبيعات الأصول الثابتة والعقارات والتي تؤدي إلى تحقيق أرباح مالية كبيرة للبنك.

إن هذه المساهمات من قبل العمليات والخدمات المساعدة ذات أهمية بالغة في تأسيس قاعدة قوية في عملية تطوير عمليات البنك وفعاليتها بالشكل الذي يطور الخدمات المقدمة للعملاء الكرام ويحقق رؤية الإدارة التنفيذية.

التصنيف الائتماني

يمثل الجدول التالي التصنيف الائتماني للبنك:

(كما في 17 أكتوبر 2012)	موديرن (كما في 17 سبتمبر 2012)	كابيتال إنجلترا (كما في يونيو 2012)	
F2		A2	تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)
A-		BBB+	تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)
	D+	BBB	تصنيف المقدمة المالية
1		2	تصنيف الدعم
مستقر	مستقر	مستقر	تصنيف الوضع المستقبلي
	A3/P-2		وادع البنك
		A1+	مخاطر سيادية (قصير الأجل)
AA-		AA-	مخاطر سيادية (طويل الأجل)
bb+			تصنيف السلامة

المخصصات النظامية

بلغت المخصصات النظامية 125.5 مليون ريال جرى اقتطاعها من صافي دخل 2012م للاحتياطي النظامي وفقاً للمادة رقم 13 من نظام مراقبة البنك.

حوكمة الشركات

سياسة توزيع الأرباح:

يتبع البنك الأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات التنظيمية ونظامه الأساسي فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، حيث يقوم البنك بتوزيع الأرباح على مساهميه طبقاً للمادة (45) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي:

توزيع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم المصروفات العمومية والتکاليف الأخرى ، وتكونن الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنك ، وذلك على النحو الآتي:

(أ) تتحسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين ، والضريبة المقررة على الجانب غير السعودي طبقاً لأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخصم الزكاة المدفوعة عن السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كمسا تم حسم الضريبة المدفوعة عن الجانب غير السعودي من نصيبه في صافي الربح .

(ب) يرحل ما لا يقل عن 25 بالمائة من المتبقى من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة ، كما ذكر في الفقرة (أ) أعلاه لاحتياطي القانوني إلى أن يصلح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(ج) يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني والزكاة والضريبة مبلغ لا يقل عن (5 بالمائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة ، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين المعينين لا تكفي لدفع الأرباح ، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية ، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

(د) يبتدئ بالباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (أ ، ب ، ج) السابقة على النحو الذي يقتربه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(هـ) يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات الالزامية للاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى من صافي الأرباح - بعد خصم الزكاة والضريبة - ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

المعاملات البنكية مع أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي:
بخلاف المعلومات الواردة في الإيضاح (34) "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة" والتي تعمت بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى ، لا توجد مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي.

حكومة الشركات:

يحرص بنك الجزيرة على الالتزام التام بقواعد حوكمة الشركات التي تتحقق التطبيق الحازم لأنظمة الرقابة الداخلية الشاملة وسياسات الشفافية والالتزام بمبادئ إدارة المخاطر . كما يقوم البنك بتحقيق التوافق الشامل لأعماله مع أنظمة وقوانين المملكة وإدخال أحدث معايير الأداء للمصرفية العالمية في إشرافه على أداء المصرف في بما في ذلك التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية السعودية وكافة المتطلبات والتوصيات الصادرة من لجنة بازل .

استناداً للفرقتين (ج) من المادة الأولى و (أ) من المادة التاسعة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية ، فإن بنك الجزيرة قام بتطبيق جميع المواد الواردة في اللائحة ما عدا ما يلي :

رقم المادة	نص المادة	الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة: حقوق التصويت	بعد التصويت حقاً أساسياً للمساهم لا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، وعلى الشركة تحجب أي إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام حق التصويت ، ويجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره.	ب) يجب إتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيارأعضاء التصويت التراكمي، و مجلس الإدارة في الجمعية العامة .	لم يتضمن النظام الأساسي لم يتضمن النظام الأساسي للبنك استخدام نظام التصويت التراكمي عند التصويت لاختيارأعضاء التصويت التراكمي، و لعدم البدء في تطبيق إلزامية العمل بأسلوب التصويت التراكمي.

كما تم تضمين جميع مبادئ لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة في لائحة الحوكمة الخاصة بنك الجزيرة وتم تفصيلها بما يضمن مراقبة مدى فعاليتها وتطويرها وتعديلها عند الحاجة من قبل مجلس الإدارة.

هذا وقد فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبعض البلديات غرامات على البنك بإجمالي 7,88 مليون ريال سعودي خلال عام 2012م كما هو محدد في الجدول التالي :

مليون ريال سعودي	أسم المؤسسة
0,51	مؤسسة النقد العربي السعودي
5,54	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
1,83	البلديات
7,88	المجموع

أ - مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من (9) نساء أعضاء، ثمانية (حالياً) ، منهم (5) مستقلين و (3) غير تنفيذيين ، وعقد المجلس سبعة اجتماعات خلال عام 2012م (خمسة اجتماعات خلال عام 2011م) كما هو مفصل في الجدول التالي :

الإجمالي	الاجتماع السادس في 2012/10/2	الاجتماع السادس في 2012/11/6	الاجتماع الخامس في 2012/8/4	الاجتماع الرابع في 2012/5/3	الاجتماع الثالث في 2012/4/4	الاجتماع الأول في 2012/2/7	نسبة العضوية	اسم العضو
7	1	1	1	1	1	1	مستقل	الأستاذ مهند عبد الله الفقير
4	1	-	-	1	-	1	مستقل	الأستاذ عبد الله صالح كاظم
6	1	-	1	1	1	1	مستقل	الأسنة محمد عبد الله العنقري
7	1	1	1	1	1	1	غير تنفيذي	المهندس طارق عثمان الصبيح
7	1	1	1	1	1	1	مستقل	الأستاذ خليلة عبد النطوف الداهم
6	1	1	1	1	-	1	مستقل	الأستاذ خالد عبد الباطن
7	1	1	1	1	1	1	غير تنفيذي	المهندس عبد العزيز إبراهيم السلطان
7	1	1	1	1	1	1	غير تنفيذي	الأستاذ محمد عبد الله الحقياني

ويراقب مجلس الإدارة بصفة عامة أداء البنك وسير العمل فيه عن طريق الاجتماعات الدورية التي يعقدها خلال العام ، ويقوم المجلس بوضع السياسات والتتأكد من تنفيذها ، كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فعالية الأنظمة المطبقة وإجراءات الرقابة الداخلية ، ويراقب قطاعات العمل الرئيسية بالبنك للتتأكد من تطبيق السياسات العامة التي قام بوضعها ، وتحديد مستويات المخاطر والتتأكد من إدارتها بصورة مقبولة.

ويقوم المجلس أيضاً عبر لجنة المراجعة والتدقيق بمراجعة الوضع المالي للبنك مع المراجعين الخارجيين للتتأكد من سلامة الأداء المالي والتتأكد من الالتزام التام بالقوانين والأنظمة والمعايير المحاسبية المعتمد بها بالمملكة العربية السعودية. ويؤكد المجلس مسؤوليته النظامية عن صحة القوائم المالية وأنها تعكس بصورة عادلة المركز المالي للبنك ونتائج أعماله ومدى الالتزام في جميع أعماله بالضوابط الشرعية التي تضعها الهيئة الشرعية التابعة للبنك.

أما بالنسبة لعضوية أعضاء مجلس إدارة بنك الجزيرة في الشركات المساهمة السعودية المدرجة/غير المدرجة في نظام تداول كما في نهاية 31/12/2012م فهي كما يلي:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى
الأستاذ ملهم بن عبد الله القويسي	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ عبد الله بن صالح كامل	1. شركة عسيرة - رئيس مجلس الإدارة 2. شركة أملات العالمية للتطوير والتغذية العقاري - رئيس مجلس الإدارة 3. شركة إعمار المدينة الاقتصادية - عضو مجلس الإدارة
المهندس عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	شركة أسمنت القصيم - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ محمد بن عبد الله الحقباني	الشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم) - عضو مجلس الإدارة ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
المهندس طارق بن عثمان القصبي	شركة عسير - عضو مجلس الإدارة شركة دلة للخدمات الصحية القابضة الصحية - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	1. شركة البوتي بروبلين المتقدمة - رئيس مجلس الإدارة 2. شركة نما للكيماويات - عضو مجلس الإدارة 3. شركة الأسمنت الأبيض السعودي - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ خالد بن عمر البنا	- شركة جدة القابضة للتطوير - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ محمد بن عبد الله العنقرري	

ونجد الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة كان قد تم انتخابهم من قبل الجمعية العامة العادية "الرابعة والأربعون" في اجتماعها المنعقد بتاريخ 04 محرم 1431هـ الموافق 21 ديسمبر 2009م في مقر الإدارة العامة للبنك بمدينة جدة ، وذلك للدوره التي بدأت في 01/01/2010م ولمدة ثلاثة سنوات والتي انتهت في تاريخ 31/12/2012م .

ووصف لأي مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحكام في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة البنك وكتل التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر قاماً بإبلاغ البنك بذلك الحقوق بموجب المادة ثلاثة من قرارات التسجيل والإدراج ، وأى تغير في تلك الحقوق خلال السنة المالية).

في نهاية عام 2012م		خلال عام 2012م		في بداية عام 2012م		اسم من تعود له المصلحة
عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التملك	
%82.3	11.791.880	-	66.791.880	%22.26	66.791.880	شركة راشد عبد الرحمن الراشد ونجله
-	17.500.000	-	17.500.000	%5.83	17.500.000	البنك الأهلي الباكستاني
-	15.000.000	-	15.000.000	%5	15.000.000	الشيخ صالح عبد الله محمد كامل

وتصف بأي مصلحة وحقوق، خيار وحقوق اكتتاب تغير الأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأقاربهم القصر في أسمائهم أو أموالهم دون البنك أو أي من شركاته التابعة أو أي تغير في تلك المصلحة أو تلك الحقوق خلال السنة

المالية الأخيرة:

مجلس الإدارة:

في نهاية عام 2012م		خلال عام 2012م		في بداية عام 2012م		اسم من تعود له المصلحة
عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التملك	
- 174.333	-	174.333	-	0.06%	174.333	الأستاذ/ طه عبد الله يحيى القويز
- 10.005.000	-	10.005.000	-	3.34%	10.005.000	* الأستاذ/ عبد الله صالح عبد الله كامل
- 2.692.578	-	2.692.578	-	0.90%	2.692.578	* شركة بيت التوفيق للتنمية
- 491.000	7.4%	491.000	-	0.18%	530.000	الأستاذ/ محمد عبد الله عبد العزيز العنقرى
- 8.999	-	8.999	-	0.08%	8.999	المهندس/ طارق عثمان عبد الله المصبى
- 1.000	-	1.000	-	0.003%	1.000	* المهندس/ عبد العظيم إبراهيم عبدالحسين
- 19.781.816	-	19.781.816	-	6.59%	19.781.816	السلطان
- 11.990.320	-	11.990.320	-	4%	11.990.320	* شركة اتحاد الاخوة للتنمية
- 1.256.451	35%	1.256.451	-	0.31%	929.701	الأستاذ/ خالد عمر جابر السلطان
- 12.275.138	-	12.275.138	-	4.09%	12.275.138	الموسسة العامة للتنمية الاجتماعية (يقطنها الأستاذ/ محمد عبدالله الحقياني)

ينكون مجلس إدارة البنك من (9) أعضاء ، ثمانية (حالياً) يمثلون أشخاصاً اعتباريين ، وأشخاصاً طبيعيين ممثلين بالمجلس بصفتهم الشخصية.

كبار التنفيذيين:

في نهاية عام 2012م		خلال عام 2012م		في بداية عام 2012م		اسم من تعود له المصلحة
عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التملك	
- 2.000	%92	2.000	-	0.01%	25.000	الأستاذ نبيل بن دلود الحوشان (رئيس التنفيذى)

ب- لجان المجلس الرئيسية:
تأدية للمسؤوليات النظامية وتحقيقاً للأداء الأمثل والاستفادة من خبرات أعضاء المجلس المتعددة فقد شكل المجلس اللجان الرئيسية التالية لمساعدة أدائه وهي:

١ - اللجنة التنفيذية:

ت تكون اللجنة التنفيذية لبنك الجريمة من أعضاء يتم اختيارهم بواسطة مجلس الإدارة ويرأسها في هذه الدورة رئيس مجلس الإدارة. ويحدد مجلس الإدارة اختصاصها وصلاحياتها. ويقع على عائق اللجنة التنفيذية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها مراقبة تطبيق الاستراتيجيات والسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة أداء البنك والتوصية بالميزانية وخططة العمل المقيدة للعام المالي والتأكد من مدى تنفيذها لسياسات مجلس الإدارة إضافة إلى مراقبة كفاءة تنفيذ معايير وسياسات الرقابة الداخلية.

وقد تم تشكيل اللجنة التنفيذية ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في تاريخ 01 صفر 1431هـ (الموافق 16 يناير 2010م) حيث عقدت اللجنة اثنى عشر اجتماعاً خلال عام 2012م (عشرة اجتماعات خلال عام 2011م) حضرها أعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ طه بن عبد الله الفوزان	رئيس اللجنة التنفيذية	12
المهندس طارق بن عثمان القصبي	عضو اللجنة التنفيذية	11
المهندس عبد المجيد بن إبراهيم السنطان	عضو اللجنة التنفيذية	12
الأستاذ خالد بن عبد الطيف العثماني	عضو اللجنة التنفيذية	11
الأستاذ خالد بن عمر البليطسان	عضو اللجنة التنفيذية	7

2 - لجنة المراجعة:

تقوم هذه اللجنة بدور أساسى وهام في مساعدة مجلس الإدارة لوفاء بواجباته النظامية المالية والمحاسبية ومراجعة حدود المخاطر إضافة إلى مهام التدقيق المحاسبي والتسيير مع المراجعين الخارجيين للبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة ربع سنوية للقوائم المالية ومساعدة مجلس الإدارة في القيام بالتفوييم والمراجعة السنوية لفاعلية الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المتوقعة ووضع الخطط الاستراتيجية لمواجهتها.

عكست نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك مستوىً ممتازاً ، ويتبني البنك في هذا الصدد كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من الجهات النظامية المختلفة إضافة إلى ما هو متبع عالمياً.

وتكون لجنة المراجعة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وثلاثة أعضاء مستقلين من خارج البنك. ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من مسئول إدارة التدقيق الداخلي ومسئولي الإدارة المالية بشكل مستمر ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة. وقد تم تشكيل لجنة المراجعة ضمن هذه الدورة في تاريخ 04/07/2010 حيث عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2012م (خمسة اجتماعات عام 2011م) حضرها الرئيس والأعضاء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ محمد بن عبد الله الحقباني	رئيس لجنة المراجعة	4
الأستاذ ماجد بن عبد الله الحقيل	عضو لجنة المراجعة	4
الأستاذ فواز بن محمد الفواز	عضو لجنة المراجعة	4
الأستاذ طه بن محمد أزهري	عضو لجنة المراجعة	1

تم تعيين الأستاذ طه بن محمد أزهري عضواً في لجنة المراجعة اعتباراً من تاريخ 22/07/2012م ، بموجب عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي بخطابها رقم 769/وم/م آت وتاريخ 03/09/1433هـ الموافق 2012/07/22 لاستكمال مدة سلفه الأستاذ فراج بن منصور أبو شين الذي استقال من عضوية اللجنة بتاريخ 31/12/2011م لظروف خاصة.

3 - لجنة الترشيحات والمكافآت:

بعد صدور لائحة الحكومة الخاصة ببنك الجزيرة تم الشروع في إنشاء هذه اللجنة كلجنة تابعة لمجلس الإدارة ، وقد حدد المرفق (خ) في لائحة الحكومة الخاصة ببنك الجزيرة كيفية تشكيل هذه اللجنة وسلطاتها ومسؤولياتها وكافة ما يتعلق بعملها وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وتن مركز مهام واختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة ، والمراجعة السنوية لاحتياجات المطلوبة من المهارات

ال المناسبة لعضوية مجالس الإدارة ، ومراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها ، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى ، وربط التوصية بالتعيين بالمهارات المناسبة والقدرات والمؤهلات المطلوبة ، ووضع ومراجعة سياسات المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية "الثانية والأربعون" في اجتماعها المنعقد بتاريخ 10 ربيع الثاني 1429هـ الموافق 16 أبريل 2008م على قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومهام اللجنة حسب المادة الخامسة عشر الصادرة عن هيئة السوق المالية ووفقاً لتوصية مجلس الإدارة.

وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 01 صفر 1431هـ (الموافق 16 يناير 2010م) حيث عقدت اللجنة خمسة اجتماعات خلال عام 2012م (ثلاثة اجتماعات خلال عام 2011م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ طه بن عبد الله القويز	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	5
المهندس طارق عثمان الفصبي	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	5
الأستاذ خليفة عبد اللطيف الملاحم	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	5

يج - المدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين:
يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عنه. إن إجمالي هذه المدفوعات خلال عام 2012م لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار الموظفين التنفيذيين من ضمنهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي كما يلي:

تقسيم المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة

وخمسة من كبار التنفيذيين بينهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي

بالألف ريالات السعودية

البيان	أعضاء مجلس الإدارة ال التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	م ما حصل عليه خمسة من كبار ال التنفيذيين بمن فيهم الرئيس ال التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	-	14.483
البدلات	4.263	-	1.760
المكافآت الدورية والسنوية	-	-	8.605
الخطط التحفيزية	-	-	3.000
أى تعويضات أو مزايا عينية تدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	-
المجموع	4.263	-	27.848

د- اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين التي عقدت خلال عام 2012م:

عقدت الجمعية العامة لجتمعين اثنين خلال عام 2012م ، وهما اجتماع الجمعية العامة العاديّة "السابعة والأربعون" للمساهمين والذي تم عقده في تاريخ 12/05/1433هـ الموافق 04/04/2012م . وقد صادقت الجمعية في هذا الاجتماع على القوائم المالية للبنك لعام 2011م وبقية بنود جدول الأعمال التي طرحت على الاجتماع ، وثانيهما اجتماع الجمعية العامة العاديّة "الثامنة والأربعون" والذي تم عقده في تاريخ 25/12/1434هـ الموافق 12/02/2013م حيث تم التصويت على البند الوحيد في جدول الأعمال المتمثل في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة التي سوف تبدأ بمشيئة الله من 01/01/2013م ولمدة ثلاثة سنوات.

الرقابة الداخلية

كمؤسسة مالية ، تولى البنك اهتماماً خاصاً بتوفير بيئة عمل منضبطة من خلال التأكيد من توافر إجراءات فعالة للرقابة الداخلية على مستوى كافة قطاعات البنك ، مع مراعاة متواصلة لمدى فعالية هذه الإجراءات ومراجعتها باستمرار من قبل الإدارات الرقابية المختصة في البنك. كما يتم فحص ومراجعة الإجراءات الرقابية من قبل المراجعين الخارجيين وفرق التفتيش المنظامية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تتألف الإدارة من فريق من الموظفين السعوديين على درجة عالية من التدريب والتأهيل يأخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القواعد والأحكام الخاصة بمكافحة غسل الأموال والمستمدة من اللوائح والتعليمات الصادرة من مقام مؤسسة النقد العربي السعودي حيث تم إصدار النسخة الثالثة من سياسة مكافحة غسل الأموال وجرى تعديمها على كافة أرجاء البنك. كما تأخذ الإدارة على عاتقها أيضاً مسؤولية توعية وتدريب جميع موظفي البنك على أهمية مكافحة غسل الأموال والدور الوظيفي الواقع عليهم بهذا الصدد.

لقد اتخذت الإدارة الإجراءات والتدابير الازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الحصول على أحدث الأنظمة الخاصة بمراقبة العملات البنكية وحماية البنك من أي نشاطات هدامة.

المراجعون الخارجيون

يقوم المراجعون الخارجيون بمراجعة القوائم المالية السنوية والرباعية للبنك. وقد أقرت الجمعية العامة العاديّة في اجتماعها رقم (47) المنعقد في 12/5/1433هـ الموافق 4/4/2012م الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعادة تكليف كل من السادة/ أرنست آند يونغ والستاده / شركة ديلويت آند توش بكر أبو الخير وشركائهم كمراجعين لحسابات البنك لعام 2012م.

المسؤولية الاجتماعية

ينطلق بنك الجزيرة في مفهومه المسؤولية الاجتماعية من ارتباطه الوثيق بالمجتمع والتزامه الثابت بواجباته الاجتماعية والإنسانية وصولاً إلى مجتمع متعدد وواحد وبما يترجم على أرض الواقع لرفع معانٍ العطاء والوفاء للوطن وأبنائه حيث سعى البنك إلى تبني استراتيجية واحدة لخدمة المجتمع عبر برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة" لنفع التعاون مع المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية للوصول إلى أهدافها المنشودة عبر شراكات حيوية أقامها البنك بذلل على تألف مؤسسات المجتمع المحلي لخدمة الوطن وأبنائه في مختلف أنحاء المملكة حيث بلغ إجمالي ما ساهم به البنك من خلال برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة" (8.967,081) ريالاً في عام 2012م.

لقد عمل البنك إلى تنفيذ برامج تسييره في تحقيق التنمية مستدمة من خلال السعي إلى التأهيل المهني والمعرفي لشريحة واسعة من الشباب والشابات وتهيئتهم لسوق العمل بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة (المكفوفون ، الصم ، الإعاقات الحركية) وتقديم القروض الحسنة لعدد من شباب وفتيات الأسر المنتجة في عدد من المدن والقرى المختلفة لتأسيس مشاريعهم الخاصة سعياً من البنك لتحسين وضعهم المعيشي وللحذر من ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع ، بالإضافة إلى تجهيز معامل الحاسوب الآلي في عدد من الجمعيات والمراكم التربوية فضلاً عن رعاية الأيتام وتقديم البرامج الترويحية والتريفيهية لهم. كما ساهم البنك في إطلاق مبادرتين تأهيل قيادات العمل الاجتماعي للرجال والنساء وذلك انتلاقاً من حرص البنك على المساهمة في تأهيل قيادات العمل الاجتماعي ورفع مستوى أدائهم مما يعود بالنفع على الأفراد ومؤسسات المجتمع.

لقد استفاد من برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة" خلال 2012م ب مختلف برامجه وأنشطته في مختلف محافظات ومدن المملكة (2,372) شاباً وفتاة ، بالإضافة إلى مساهمة البنك في المشاركات الوطنية والإسلامية ومن ذلك الاستجابة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين لدعم الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا حيث قدم البنك مبلغاً قدره خمسة وأربعين ألف ريال.

شكر وتقدير

ويسر مجلس الإدارة انتهاء هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكره وتقديره للحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، و مقام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولـي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ، وجميع الوزراء على دعمهم المتواصل.

كما يقدم بالشكر لـ مقام وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ووزارة التجارة والصناعة ، ومؤسسة النقد العربي السعودي ، وهيئة السوق المالية على دعمهم المستمر للبنك.

كما يسر المجلس انتهاء هذه الفرصة للتعبير عن جزيل شكره وتقديره للمساهمين والعملاء الأفضل على تقديرهم ودعمهم المستمر ، ولفريق إدارة البنك وكافة منسوبيه على أدائهم وإنجازاتهم المميزة.